



قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية

مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية

الصفحة الرئيسية للمجلة: <http://185.23.154.237:8084/Account/Login>



التكامل بين الإعلام الرقمي والتشريع القانوني في مواجهة التحديات العالمية للذكاء الاصطناعي (مقاربة قانونية – سياسية – اتصالية)

The Integration of Digital Media and Legal Legislation in Confronting the Global Challenges of Artificial Intelligence: A Legal, Political, and Communication Approach

مسعود رماضنية^{١*}

^١ جامعة التكوين المتواصل وجامعة الجلفة كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزائر .

Abstract

Keywords
Artificial Intelligence, Digital Media, Legal Legislation, Intellectual Integration, Digital Governance.

This research aims to examine the issue of the global challenges posed by artificial intelligence to media, legal, and political systems, in light of the accelerating digital transformation and the expanding influence of smart media in shaping public opinion and decision-making, whether in Arab or Western contexts. The study is based on a fundamental hypothesis that the absence of intellectual and institutional integration between digital media, legal legislation, and political governance constitutes one of the main causes of inadequacy in addressing contemporary digital risks. The research adopts a set of methodologies, namely the descriptive, analytical, comparative, and foresight approaches. The descriptive approach is employed to define the concepts of digital media, legal legislation, and artificial intelligence, as well as to examine the reality of digital media practices and their interaction with existing legislative frameworks. The analytical approach is used to deconstruct the legal and regulatory texts governing digital media and artificial intelligence, while the comparative approach is applied to review and analyze selected Arab and Western regulatory and legislative models. In addition, the foresight approach is utilized to anticipate future trajectories of regulatory development, particularly the prospects for the evolving relationship between digital media and artificial intelligence amid the current accelerated digital transformations. The study also seeks to highlight mechanisms for balancing media freedom with legislative regulation requirements within different legal and political systems, by analyzing how legislation interacts with digital transformations without undermining freedom of expression, thereby ensuring harmony between technological innovation imperatives and the protection of public order and fundamental rights and freedoms. Furthermore, the research focuses on reaching accurate legal and empirical scientific findings upon which practical and feasible solutions can be built, contributing to the enhancement of digital governance effectiveness and institutional integration in addressing artificial intelligence challenges. This ultimately leads to the development of an anticipatory and institutional integrative model that coordinates smart media, legislation, and public policies within effective legal and regulatory frameworks, enabling the anticipation of digital risks, the rationalization of media discourse, and the protection of public opinion from algorithmic manipulation, while ensuring a sustainable balance between freedom of expression and the rule of law in the digital environment. The scientific value of the study lies in its interdisciplinary nature, offering applicable practical solutions in line with the objectives of the international scientific conference.

* Masoud Ramadnia, remadniamessaoud250@gmail.com

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة إشكالية التحديات العالمية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على المنظومات الإعلامية والقانونية والسياسية، في ظل تسارع التحول الرقمي واتساع تأثير الإعلام الذكي في تشكيل الرأي العام وصنع القرار، سواء في السياقات العربية أو الغربية. وينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن غياب التكامل الفكري والمؤسسي بين الإعلام الرقمي والتشريع القانوني والحوكمة السياسية يُعد أحد أبرز أسباب القصور في مواجهة المخاطر الرقمية المعاصرة، ويعتمد البحث على المناهج الوصفي،

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: ٢٠٢٥/١٢/٢٨

المراجعة: ٢٠٢٦/١/٣

التحليلي، المقارن والاستثنائي؛ حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في ضبط مفاهيم: الإعلام الرقمي، التشريع القانوني والذكاء الاصطناعي، ورصد واقع الممارسات الإعلامية الرقمية وعرض تفاعلها مع الأطر التشريعية القائمة، مدعوماً بتوظيف المنهج التحليلي في تفكيك النصوص القانونية والتنظيمية الناطقة بالإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي، فضلاً عن استخدام المنهج المقارن لاستعراض ودراسة نماذج تنظيمية وتشريعية عربية وغربية مختارة، والاستعانة بالمنهج الاستثنائي لاستشراف مسارات التطور التنظيمي المستقبلية، لاسيما آفاق تطور العلاقة بين الإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي في ظل التحولات الرقمية المتسارعة الحالية، كما يسعى البحث لإبراز آليات الموازنة بين حرية الإعلام ومتطلبات الضبط التشريعي داخل مختلف الأنظمة القانونية والسياسية، من خلال تحليل كيفية تفاعل التشريع مع التحولات الرقمية دون المساس بحرية التعبير، وبما يحقق الانسجام بين مقتضيات الابتكار التكنولوجي وضمان حماية النظام العام والحقوق والحريات الأساسية. ويركز البحث على الوصول لحقائق علمية قانونية وميدانية دقيقة، تُبين عليها حلول عملية واقتراحات واقعية قابلة للتنفيذ، بما يُسهم في تعزيز فعالية الحكومة الرقمية وتحقيق التكامل المؤسسي في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، وصولاً لبناء نموذج تكاملي استثنائي ومؤسسي يُسند بين الإعلام الرقمي والتشريع والسياسات العامة ضمن أطر قانونية ورقابية فعّالة، تسمح باستباق المخاطر الرقمية، وترشد الخطاب الإعلامي، وحماية الرأي العام من التلاعبات الخوارزمية، مع ضمان توازن مستدام بين حرية التعبير وسيادة القانون بالبيئة الرقمية. وتبرز القيمة العلمية للبحث في كونه دراسة بيئية حديثة تقدم حلولاً عملية قابلة للتطبيق، بما يسهم وأهداف المؤتمر العلمي الدولي.

١. مقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولات رقمية متسارعة أفرزتها الطفرة التكنولوجية المتقدمة، وعلى رأسها تقنيات الذكاء الاصطناعي التي أصبحت عنصراً فاعلاً في إعادة تشكيل مختلف القطاعات الحيوية، ولا سيما قطاع الإعلام الرقمي. فقد أسهم الذكاء الاصطناعي في إحداث تغييرات عميقة في أنماط إنتاج المحتوى الإعلامي، وطرق توزيعه، وآليات التأثير في الرأي العام، من خلال الاعتماد على الخوارزميات الذكية، وتحليل البيانات الضخمة، وأتمتة العمليات الإعلامية، بما عزز من سرعة الاتصال ووسّع من نطاق تأثيره داخل الفضاء الرقمي.

غير أن هذا التطور التقني المتسارع لم يكن بمنأى عن جملة من التحديات المعقدة التي مست البنية القانونية والتنظيمية للإعلام الرقمي، وأثارت إشكالات عميقة تتعلق بحماية الخصوصية، وضمان مصداقية المحتوى، وتحديد المسؤولية القانونية عن المحرجات المؤتمتة، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بالتضليل الإعلامي والتلاعب بالوعي الجمعي. وقد زاد من حدة هذه الإشكالات عدم مواكبة التشريعات القانونية، في كثير من الأحيان، لوتيرة التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، مما أوجد فجوة تنظيمية أثرت سلباً في فعالية الضبط القانوني للفضاء الإعلامي الرقمي.

وانطلاقاً من هذا السياق، تطرح الدراسة إشكالية محورية تتمثل في: ما هي التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على واقع الإعلام الرقمي والتشريع القانوني بما يخدم التكامل بينهما؟ وكيف يمكن بناء نموذج تكاملي لمواجهة تلك التحديات؟ وتنبع هذه الإشكالية من الحاجة الملحة إلى فهم طبيعة العلاقة بين الإعلام الرقمي والتشريع القانوني في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، والكشف عن أوجه القصور التي تعيق تحقيق انسجام فعال بين الابتكار التكنولوجي ومتطلبات الحماية القانونية.

وتفترض الدراسة أن الذكاء الاصطناعي، رغم ما يوفره من فرص لتطوير العمل الإعلامي وتعزيز فعاليته، قد أفرز تحديات قانونية واتصالية وسياسية تتطلب معالجة تكاملية تتجاوز المقاربات الجزئية أو القطاعية. كما تنطلق من فرضية مفادها أن غياب التنسيق بين الإعلام الرقمي والتشريع القانوني يسهم في تفاقم المخاطر الرقمية، في حين أن تحقيق التكامل بينهما يمكن أن يشكل مدخلاً أساسياً لضبط استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان توظيفه في خدمة الصالح العام.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبرز التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على الإعلام الرقمي والتشريع القانوني، والكشف عن انعكاساتها القانونية والاتصالية والسياسية، مع إبراز أهمية بناء مقاربة تكاملية تجمع بين هذه الأبعاد. كما تسعى إلى اقتراح نموذج تكاملي قانوني-سياسي-اتصالي يسهم في تعزيز الحوكمة الرقمية، وضمان الاستخدام المسؤول والأخلاقي للذكاء الاصطناعي داخل الفضاء الإعلامي.

وتكتسب الدراسة أهميتها العلمية من كونها دراسة بيئية تعالج موضوع الذكاء الاصطناعي من زاوية تكاملية تجمع بين القانون والإعلام والعلوم السياسية، بما يسهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة. أما على المستوى العملي، فتتجلى أهميتها في تقديم تحليلات وتوصيات يمكن أن تستفيد منها المؤسسات التشريعية والإعلامية وصانعو السياسات العامة في تطوير أطر تنظيمية أكثر فاعلية لمواجهة التحديات الرقمية المعاصرة.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، إلى جانب المنهج المقارن والمنهج الاستثنائي؛ حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في ضبط مفاهيم: الإعلام الرقمي، التشريع القانوني والذكاء الاصطناعي، وكذا رصد واقع الممارسات

مسعود رماضية / مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية ، عدد خاص بواقع المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "التكامل الفكري في مواجهة التحديات العلمية" (٢٠٢٦/٢/١)، ص: ٢٢٢ - ٢٤٢

الإعلامية الرقمية وعرض تفاعلها مع الأطر التشريعية والمؤسسية القائمة ، مدعوما بتوظيف المنهج التحليلي في تفكيك النصوص القانونية والتنظيمية النازمة للإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي ، فضلاً عن استخدام المنهج المقارن لاستعراض ودراسة نماذج تنظيمية وتشريعية عربية وغربية مختارة، والاستعانة بالمنهج الاستشراقي لاستشراف مسارات التطور التنظيمي المستقبلية ، لاسيما آفاق تطور العلاقة بين الإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم.

وتحدد حدود الدراسة موضوعياً في تحليل التحديات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الإعلام الرقمي وعلاقته بالتشريع القانوني، وزمانياً في المرحلة الراهنة التي تشهد تصاعداً ملحوظاً في توظيف التقنيات الذكية، ومكانياً في الإطارين العربي والدولي، مع التركيز على النماذج الأكثر دلالة على طبيعة هذه التحولات.

٢. المبحث الأول: واقع التكامل بين الإعلام الرقمي والتشريع في ظل الذكاء الاصطناعي

يُعدّ التكامل بين الإعلام الرقمي والتشريع القانوني أحد المحاور الأساسية لفهم كيفية التعامل مع التحولات التي أحدثتها الذكاء الاصطناعي داخل البيئة الإعلامية المعاصرة. فمع تصاعد توظيف التقنيات الذكية في إنتاج المحتوى وتوجيهه، برزت الحاجة إلى أطر تشريعية قادرة على ضبط هذه الممارسات دون المساس بحرية الإعلام أو تعطيل الابتكار التكنولوجي. وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا المبحث إلى تحليل واقع العلاقة القائمة بين الإعلام الرقمي والتشريع القانوني في ظل الذكاء الاصطناعي، من خلال الوقوف على مظاهر هذا التكامل وحدوده، ورصد الإشكالات التي تعيق تحقيق انسجام فعال بين التطور التقني ومتطلبات التنظيم القانوني داخل الفضاء الرقمي.

٢.١. المطلب الأول: تحولات الإعلام الرقمي في ظل الذكاء الاصطناعي

يُعدّ الإعلام الرقمي من أبرز مظاهر التحول الاتصالي الذي فرضته الثورة التكنولوجية المعاصرة، حيث شهد تطورات عميقة مست بنيته ووظائفه وآليات اشتغاله، خاصة مع بروز تقنيات الذكاء الاصطناعي. فقد أسهم هذا الأخير في إعادة تشكيل الممارسة الإعلامية، سواء على مستوى إنتاج المحتوى أو توزيعه أو

التأثير في الجمهور، بما أفرز أنماطاً جديدة من الاتصال تتسم بالسرعة، والتفاعلية، والدقة. وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المطلب إلى تحليل تحولات الإعلام الرقمي في ظل الذكاء الاصطناعي، من خلال ضبط مفاهيمه الأساسية، وتحديد خصائصه ووظائفه، ثم الوقوف على طبيعة العلاقة التفاعلية التي تربطه بالتقنيات الذكية وانعكاساتها على المجال الإعلامي.

الفرع الأول: مفهوم الإعلام الرقمي؛ خصائصه ووظائفه

يقضي تحليل تحولات الإعلام الرقمي في ظل الذكاء الاصطناعي الوقوف أولاً عند الإطار المفاهيمي لهذا النمط الإعلامي، من خلال تحديد مفهومه، وبيان خصائصه، واستجلاء وظائفه الأساسية داخل البيئة الرقمية المعاصرة.

أولاً: تعريف الإعلام الرقمي

يُقصد بالإعلام الرقمي ذلك النمط الإعلامي الذي يقوم على استخدام التقنيات الرقمية في إنتاج المحتوى الإعلامي ومعالجته ونشره عبر الوسائط الإلكترونية المختلفة، مستنداً إلى تحويل المعلومات إلى صيغ رقمية تتيح سهولة التخزين، والمعالجة، والنقل عبر الشبكات الرقمية. ويتميّز هذا النمط الإعلامي بقدرته على دمج النصوص والصور والأصوات والفيديوهات في محتوى واحد، بما يحقق تكامل الوسائط داخل بيئة اتصالية موحدة تتجاوز الحدود الزمانية والمكانية. (Yu، ٢٠٢٢، الصفحات ١٣٨-١٣٩)

كما يُنظر إلى الإعلام الرقمي بوصفه منظومة اتصالية تفاعلية تتيح للجمهور دوراً فاعلاً في العملية الإعلامية، من خلال المشاركة في إنتاج المحتوى وتداوله والتعليق عليه، بما يحوّل المتلقي من عنصر سلبي إلى فاعل اتصالي مشارك. ولا يقتصر الإعلام الرقمي على كونه تطوراً تقنياً لوسائل الإعلام التقليدية، بل يمثل تحولاً بنيوياً في طبيعة الاتصال، قائماً على الشبكية، والسرعة، والتخصيص، والتفاعل المستمر بين أطراف العملية الاتصالية. (الشماعلة، ٢٠١٥، الصفحات ٢٣-٢٥)

ويُبرز هذا التعريف البعد الوظيفي والتقني للإعلام الرقمي في آن واحد، حيث يعتمد على البنية الرقمية في نقل الرسائل الإعلامية، وفي الوقت ذاته يعيد تشكيل العلاقة بين المرسل والمتلقي، ويؤسس لأنماط جديدة من الاتصال والإعلام تتلاءم مع متطلبات المجتمع الرقمي المعاصر. (Manseur، ٢٠٢٢، الصفحات ٨٨-٨٩)

ثانياً: خصائص الإعلام الرقمي

مسعود رماضية / مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية ، عدد خاص بواقع المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "التكامل الفكري في مواجهة التحديات العلمية" (٢٠٢٦/٢/١)، ص: ٢٢٢ - ٢٤٢

يتميز الإعلام الرقمي بمجموعة من الخصائص التي جعلته أحد أبرز أنماط الاتصال في العصر الرقمي، وأسهمت في إحداث تحول جذري في طبيعة العملية الإعلامية مقارنة بالإعلام التقليدي. وتعدّ الرقمية من أهم هذه الخصائص، حيث يعتمد الإعلام الرقمي على تحويل المحتوى الإعلامي إلى صيغ رقمية تتيح سهولة التخزين، والمعالجة، والنقل عبر الشبكات الإلكترونية، بما يعزز من كفاءة تداول المعلومات وسرعة انتشارها. (Yu، ٢٠٢٢، الصفحات ١٣٩-١٤٠)

كما تتجلى التفاعلية بوصفها خاصية محورية للإعلام الرقمي، إذ تتيح للجمهور إمكانية التفاعل المباشر مع المحتوى الإعلامي من خلال التعليق والمشاركة وإعادة النشر، مما يحول المتلقي إلى عنصر فاعل داخل العملية الاتصالية. ويقترون بذلك اندماج الوسائط، حيث يجمع الإعلام الرقمي بين النص والصورة والصوت والفيديو في قالب واحد، بما يعزز من جاذبية الرسالة الإعلامية وقدرتها على التأثير في الجمهور. (الشماعلة، ٢٠١٥، الصفحات ٢٧-٣١)

وتبرز كذلك خاصية السرعة والفورية في نقل الأخبار والمعلومات، إذ يسمح الإعلام الرقمي بنشر المحتوى في الزمن الحقيقي تقريباً، متجاوزاً القيود الزمنية والمكانية التي كانت تميز وسائل الإعلام التقليدية. كما يتميز بـ عالمية الانتشار، حيث يمكن للمحتوى الإعلامي الرقمي أن يصل إلى جمهور واسع ومتعدد الثقافات عبر الشبكة العالمية، دون عوائق جغرافية.

ومن الخصائص الأساسية أيضاً المرونة وديمومة المحتوى، إذ يمكن تحديث المواد الإعلامية الرقمية وتعديلها باستمرار، مع إمكانية أرشفتها واسترجاعها في أي وقت. ويضاف إلى ذلك بروز ظاهرة المستخدم المنتج للمحتوى، حيث لم يعد الجمهور مجرد متلقٍ سلبي، بل أصبح مشاركاً في صناعة الرسالة الإعلامية وتوجيهها، وهو ما أسهم في توسيع دائرة الفاعلين الإعلاميين، وفي المقابل طرح تحديات قانونية ومهنية تتعلق بضبط المحتوى وتنظيم الفضاء الإعلامي الرقمي. (Manseur، ٢٠٢٢، صفحة ٩١)

الفرع الثاني: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي.

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز التحولات التكنولوجية المعاصرة التي أسهمت في إعادة تشكيل مختلف المجالات، ولا سيما المجال الإعلامي الرقمي، الأمر الذي يقتضي الوقوف عند ضبط مفهومه، وتتبع مسار تطوره التاريخي، وتحليل أنواعه وتطبيقاته المعاصرة، بوصف ذلك مدخلاً أساساً لفهم أبعاده وانعكاساته الاتصالية والقانونية.

أولاً: تعريف الذكاء الاصطناعي

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز تجليات التطور العلمي المعاصر، حيث يعكس السعي البشري المستمر إلى محاكاة القدرات الذهنية الإنسانية عبر أنظمة تقنية متقدمة. ولم يعد هذا المفهوم

ثالثاً: وظائف الإعلام الرقمي في البيئة الرقمية

تتجسد وظائف الإعلام الرقمي في البيئة المعاصرة بوصفها آليات فاعلة لتحقيق التفاعل المعرفي والاجتماعي، إذ يضطلع هذا النمط الإعلامي بدور محوري في تنوير الجمهور وتزويده بالمعارف والحقائق، إلى جانب ممارسة أدوار إقناعية تسهم في مساعدة الأفراد

مسعود رماضية / مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية ، عدد خاص بواقع المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "التكامل الفكري في مواجهة التحديات العلمية" (٢٠٢٦/٢/١)، ص: ٢٢٢ - ٢٤٢

يقتصر على تنفيذ أوامر برمجية محددة، بل تطور ليشمل منظومات ذكية قادرة على التعلم، والتحليل، واتخاذ القرار، والتفاعل مع البيئة المحيطة بدرجات متفاوتة من الاستقلالية. وقد أسهم هذا التطور في إحداث تحولات عميقة في مختلف المجالات، وطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة الذكاء، وحدود العلاقة بين الإنسان والآلة، وتأثير هذه التقنيات على أنماط العيش والعمل والتواصل في المجتمعات الحديثة. (صدام، ٢٠٢٥، صفحة ٨٦٦)

تعدد التعريفات الأكاديمية للذكاء الاصطناعي تبعاً لتنوع المدارس العلمية والمقاربات المعرفية التي تناولته، غير أن هذا التعدد يعكس في جوهره ثراء المفهوم واتساع مجالاته التطبيقية. ويمكن تصنيف هذه المقاربات في أربع فئات رئيسية، تتمثل في الأنظمة التي تحاكي التفكير البشري، والأنظمة التي تحاكي السلوك الإنساني، والأنظمة التي تعتمد قوانين التفكير المنطقي، والأنظمة التي تتصرف بعقلانية لتحقيق أهداف محددة. ويبرز هذا التصنيف جوهر الذكاء الاصطناعي بوصفه مجالاً علمياً يسعى إلى تصميم وكلاء أذكى قادرين على استقبال المعطيات من البيئة المحيطة، ومعالجتها، ثم اتخاذ قرارات عقلانية تزيد من فرص النجاح في تحقيق الأهداف المسطرة. (Norvig، ٢٠١٠، الصفحات ١-٢)

ومن منظور تقني معلوماتي، يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره أحد فروع علوم الحاسوب المتقدمة، يهتم بتطوير أنظمة برمجية تظهر أنماطاً ذكية تتجاوز المعالجة الآلية التقليدية. ويشمل ذلك قدرات الاستنباط، والاستنتاج، وفهم اللغات الطبيعية، ومحاكاة العمليات المعرفية المعقدة. ولا يقتصر هذا التوجه على تنفيذ التعليمات، بل يسعى إلى تمكين الآلة من فهم السياق اللغوي والمعرفي، والتفاعل مع اللغة الإنسانية بمرونة، بما يعكس محاولة جادة لتقريب الآلة من التفكير البشري. (سلطاني، ٢٠٢٥، الصفحات ٣١٧-٣١٨)

ثانياً: مراحل التطور التاريخي للذكاء الاصطناعي

لم يكن الذكاء الاصطناعي وليد التطور التكنولوجي الحديث فحسب، بل هو نتاج مسار تاريخي طويل ارتبط بتطور الفكر الفلسفي والمنطقي والرياضي عبر العصور. فقد وضعت الأسس الأولى للتفكير المنطقي والتحليل العقلي قبل ظهور الحواسيب بزمان طويل، غير أن الانطلاقة العلمية الفعلية لهذا المجال تحققت في منتصف القرن العشرين، مع بروز التساؤلات الأولى حول إمكانية

تفكير الآلة، والتي شكّلت نقطة تحول مفصلية في تاريخ الذكاء الاصطناعي. (سليم، ٢٠٢٣، صفحة ٤)

وتعزز هذا المسار مع مرحلة التأسيس الرسمي خلال مؤتمر دارتموث سنة ١٩٥٦، حيث تم ترسيخ الذكاء الاصطناعي كحقل علمي مستقل. وقد شهدت هذه المرحلة تفاعلاً واسعاً بإمكانات الآلة، غير أن محدودية القدرات الحسابية أدت لاحقاً إلى فترات من التراجع عُرفت بـ«شتاء الذكاء الاصطناعي». ومع ذلك، عرف المجال انتعاشاً جديداً في الثمانينيات مع ظهور الأنظمة الخبيرة التي حاولت محاكاة خبرات بشرية متخصصة في مجالات دقيقة، مثل الطب والكيمياء. (بونيه، ١٩٩٣، الصفحات ١١-١٢)

أما التحول الجذري المعاصر، فقد ارتبط بتطور تقنيات التعلم العميق وتوفر البيانات الضخمة، مما سمح ببناء نماذج تعتمد على الشبكات العصبية الاصطناعية القادرة على التعلم الذاتي. وقد أسهم هذا التطور في إحداث طفرة نوعية في مجالات التعرف على الصور، والترجمة الآلية، ومعالجة اللغات الطبيعية، وتطوير الأنظمة الذكية المستقلة التي أصبحت جزءاً من الحياة اليومية. (للدراستات، ٢٠٢٣، الصفحات ١٣-١٥)

ثالثاً: أنواع الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المعاصرة

يُصنف الذكاء الاصطناعي من حيث قدراته الوظيفية إلى مستويات متدرجة، تبدأ بالذكاء الاصطناعي الضيق الذي يختص بأداء مهام محددة، ثم الذكاء الاصطناعي العام الذي يسعى إلى محاكاة القدرات الذهنية الشاملة للإنسان، وصولاً إلى الذكاء الاصطناعي الفائق الذي يُفترض أن يتجاوز الذكاء البشري في مختلف المجالات. ويعكس هذا التصنيف الطموح المتزايد لتطوير أنظمة قادرة على التفكير والتعلم بصورة مستقلة وشاملة. (سليم، ٢٠٢٣، صفحة ٥)

وعلى مستوى التطبيقات المعاصرة، فقد أصبح الذكاء الاصطناعي عنصراً محورياً في مختلف القطاعات، حيث يُوظف في الهندسة والتصميم، وتحليل البيانات، والرعاية الصحية، والتعليم، والإعلام. كما أحدثت نماذج اللغات الكبيرة نقلة نوعية في مجال توليد المحتوى والتفاعل الآلي، وأسهمت في إعادة تشكيل أنماط التواصل والمعرفة داخل البيئة الرقمية. (سليم، ٢٠٢٣، الصفحات ١٢-١٥)

الممارسة الإعلامية، حيث أسهم في رفع مستوى المصداقية والإقناع من خلال دعم المحتوى بالتحليل الآلي، وتسريع نقل الأخبار، وتقديمها في قوالب بصرية أكثر تفاعلية وجاذبية. غير أن هذا التوظيف، رغم إيجابياته، يثير تساؤلات قانونية وأخلاقية متعلقة بضبط المحتوى، والمسؤولية عن المخرجات الإعلامية المؤتمتة، وهو ما يستدعي إطاراً تشريعياً وتنظيمياً مواكباً لهذه التحولات. (الجليل، ٢٠٢٥، صفحة ٧٢)

ثانياً: الخوارزميات وتأثيرها في توجيه الرأي العام

أصبحت الخوارزميات الذكية أحد المكونات الأساسية في عمل المنصات الرقمية ووسائل الإعلام الجديدة، حيث تلعب دوراً محورياً في تنظيم المحتوى الإعلامي وترتيبه وتوجيهه نحو المستخدمين وفق معايير محددة تعتمد على تحليل البيانات والسلوك الرقمي. وقد أدى هذا التحول إلى بروز ما يُعرف بالإعلام الخوارزمي، الذي لم يعد يعتمد فقط على الاختيار التحريري البشري، بل على أنظمة آلية قادرة على التنبؤ باهتمامات الجمهور وتوجيه تدفق المعلومات بما يخدم أهدافاً اتصالية معينة. (دييح و بن زروق، ٢٠٢١، صفحة ٦٥٤)

وتقوم الخوارزميات، في هذا السياق، بتحليل تفاعلات المستخدمين على المنصات الرقمية، مثل الإعجابات والمشاركات ومدة التصفح، من أجل تصنيف المحتوى وترتيبه وفق أولويات خفية لا يدركها المتلقي في كثير من الأحيان. ويسهم هذا الأسلوب في خلق بيئات معلوماتية مغلقة، تُعرف بـ«فقاعات التصفية»، حيث يتعرض الأفراد لمحتوى يتوافق مع ميولهم المسبقة، مما يعزز الاستقطاب الفكري ويؤثر في تشكيل المواقف والاتجاهات العامة.

(دييح و بن زروق، ٢٠٢١، صفحة ٦٥٨)

كما تُستخدم الخوارزميات في توجيه الرأي العام من خلال آليات أكثر تعقيداً، مثل توظيف الحسابات الآلية (Bots) والذباب الإلكتروني، التي تعمل على تضخيم رسائل معينة، أو تهميش أخرى، وصناعة توجهات رأي تبدو عفوية بينما هي في الواقع موجهة ومخطط لها. ويسهم هذا التوظيف في التأثير في النقاش العمومي، وصناعة "الترند"، والتحكم في أولويات الاهتمام الجماهيري، خاصة في القضايا السياسية والاجتماعية الحساسة. (دييح و بن زروق، ٢٠٢١، صفحة ٦٥٨)

وتتمتد هذه التطبيقات لتشمل المجالات العسكرية والاجتماعية والإنسانية، حيث تُستخدم الأنظمة الذكية في التحليل الاستراتيجي، ودراسة السلوك الاجتماعي، ودعم اتخاذ القرار. وتبرز قدرة الذكاء الاصطناعي على معالجة اللغات الطبيعية وفهم السياقات المعقدة بوصفها أحد أهم ملامح المرحلة المعاصرة، مما يعزز دوره كشريك معرفي فاعل، وفي الوقت ذاته يطرح تحديات قانونية وأخلاقية متزايدة تتطلب ضبطاً تشريعياً وتنظيمياً دقيقاً. (للدراستات، ٢٠٢٣، الصفحات ١٦-٢٥)

الفرع الثالث: العلاقة التفاعلية بين الإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي

تُبرز التحولات الرقمية المعاصرة وجود علاقة تفاعلية متنامية بين الإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي، حيث أصبح الأخير عنصراً بنوياً في مختلف مراحل العملية الإعلامية، من إنتاج المحتوى إلى توزيعه وتوجيهه، مما أسهم في إعادة تشكيل أنماط الاتصال وآليات التأثير في الرأي العام داخل البيئة الرقمية.

أولاً: توظيف الذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى الإعلامي

أدى التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي إلى إحداث تحولات نوعية في صناعة المحتوى الإعلامي، لاسيما في المجال الإخباري، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي أداة فاعلة في مختلف مراحل الإنتاج الإعلامي، من جمع المعلومات ومعالجتها، إلى تحرير المحتوى وصياغته وإخراجه النهائي. وقد أسهم هذا التحول في تحسين سرعة إنتاج الأخبار ودقتها، ورفع من جودة المحتوى المقدم، بما يواكب متطلبات البيئة الإعلامية الرقمية المعاصرة. (الجليل، ٢٠٢٥، صفحة ٦٧)

ويُوظف الذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى الإعلامي من خلال الاعتماد على تقنيات تحليل البيانات والخوارزميات الذكية، التي تمكن من فرز المعلومات الإخبارية، واختيار الزوايا الأكثر أهمية، وصياغة النصوص الإخبارية آلياً أو شبه آلي. كما تُستخدم هذه التقنيات في معالجة المحتوى البصري، مثل تحسين جودة الصورة، وإنتاج الرسوم البيانية، والمحاكاة البصرية للأحداث، مما يعزز من الجانب الجمالي والتعبيري للرسالة الإعلامية. (الجليل، ٢٠٢٥، صفحة ٧٢)

وفي هذا السياق، يشير عبد الجليل إلى أن توظيف الذكاء الاصطناعي في النشرات الإخبارية التلفزيونية يُعد انتقالاً مهماً في

الإعلام الرقمي ضمن قوانين الصحافة أو قوانين الإعلام العام دون تخصيص إطار قانوني مستقل يعالج خصوصياته التقنية والاتصالية. وقد انعكس هذا التوجه في غياب تعريفات قانونية دقيقة لمفاهيم أساسية، مثل الإعلام الرقمي، والمنصات الرقمية، والمحتوى المؤتمت، وهو ما يخلق حالة من الغموض التشريعي ويحد من فعالية الضبط القانوني للممارسات الإعلامية الرقمية. (قرموش، ٢٠٢٣، الصفحات ٥٦٧-٥٧٠)

أما فيما يتعلق بتقنيات الذكاء الاصطناعي، فإن حضورها في التشريعات الإعلامية العربية لا يزال محدوداً وغير مباشر، حيث لم تُفرد لها أغلب الدول العربية نصوصاً قانونية خاصة تنظم استخدامها في المجال الإعلامي. وغالباً ما يتم التعامل مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي من خلال نصوص عامة تتعلق بجرائم المعلوماتية أو حماية البيانات الشخصية، دون التطرق الصريح إلى قضايا جوهرية، مثل المحتوى المؤتمت، والحوارزيمات، والمسؤولية القانونية عن القرارات الآلية. ويُعد هذا الوضع مؤشراً واضحاً على وجود فجوة تشريعية بين الواقع التقني المتطور والإطار القانوني القائم. (أشواق، ٢٠٢٥، الصفحات ١٩٤-١٩٨)

وفي الجزائر، يُلاحظ أن التنظيم القانوني للإعلام الرقمي ما يزال يستند إلى مقارنة تقليدية، تركز أساساً على ضبط النشر الإلكتروني ومكافحة الجرائم المرتبطة بالفضاء الرقمي، دون معالجة معمقة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الإعلامي. فرغم وجود تشريعات تتعلق بالإعلام الإلكتروني وحماية المعطيات الشخصية، إلا أنها لا تتضمن قواعد واضحة تنظم إنتاج المحتوى المؤتمت أو توظيف الحوارزيمات في توجيه المحتوى الإعلامي، وهو ما يطرح إشكالات قانونية متعلقة بالمسؤولية والمساءلة. (أشواق، ٢٠٢٥، الصفحات ١٩٩-٢٠٣)

أما في مصر، فيتسم التنظيم القانوني للإعلام الرقمي بقدر أكبر من التفصيل مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى، حيث تم اعتماد قوانين تهدف إلى تنظيم وسائل الإعلام الإلكترونية والمواقع الإخبارية الرقمية. غير أن هذه القوانين، رغم أهميتها، لا تزال تركز على الجوانب التنظيمية والإجرائية، مثل الترخيص والرقابة، أكثر من تركيزها على التحديات التي تفرضها تقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة ما يتعلق بالمحتوى المؤتمت والتلاعب بالحوارزيمي بالرأي العام. (كريمي، ٢٠١٦، الصفحات ٧-١٠)

وفي ضوء هذه التحولات، يتضح أن الحوارزيمات لم تعد مجرد أدوات تقنية محايدة، بل أصبحت فاعلاً مؤثراً في تشكيل الوعي الجمعي وتوجيه الرأي العام داخل البيئة الرقمية، الأمر الذي يثير إشكالات قانونية وأخلاقية تتعلق بالشفافية، والمساءلة، وحماية التعددية الفكرية، ويؤكد الحاجة إلى أطر تشريعية وتنظيمية تضمن الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات.

٢.٢. المطلب الثاني: التنظيم القانوني للإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي

يفرض التطور المتسارع للإعلام الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية متزايدة على التشريعات الوطنية، سواء في السياق العربي أو الغربي، نظراً لما تطرحه هذه التقنيات من إشكالات تتعلق بتنظيم المحتوى، وحماية الحقوق، وضبط المسؤوليات داخل الفضاء الرقمي. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المطلب إلى تحليل واقع التنظيم القانوني للإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي، من خلال مقارنة مقارنة تسلط الضوء على التجارب التشريعية العربية والغربية، للكشف عن أوجه التقاطع والاختلاف، ومدى قدرة هذه التشريعات على مواكبة التحولات الرقمية المتسارعة.

الفرع الأول: واقع التنظيم القانوني للإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي في التشريعات العربية: العراق، الجزائر، السعودية، مصر

أبرز التحول الرقمي المتسارع، المقترن بالتطور المتنامي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، تحديات قانونية عميقة أمام المنظومات التشريعية العربية، لا سيما في مجال الإعلام الرقمي. فقد أدى الانتقال من الإعلام التقليدي إلى الإعلام الرقمي إلى إعادة تشكيل بنية الفعل الإعلامي، سواء من حيث إنتاج المحتوى أو توزيعه أو التفاعل معه، الأمر الذي جعل القواعد القانونية التقليدية عاجزة عن استيعاب هذه التحولات المتسارعة. وتُظهر التشريعات العربية، بصفة عامة، تفاوتاً ملحوظاً في مستوى استجابتها لهذه التحولات، حيث لا تزال أغلبها تعتمد على نصوص قانونية صيغت في سياقات تقنية مختلفة، ولم تكن مهياً للتعامل مع البيئة الرقمية الذكية وما تطرحه من إشكالات قانونية جديدة. (قرموش، ٢٠٢٣، الصفحات ٥٦٤-٥٦٦)

وفي هذا السياق، يُلاحظ أن التنظيم القانوني للإعلام الرقمي في الدول العربية يتسم بطابع جزئي ومجزأ، إذ غالباً ما يتم إدماج

له. وهو ما يبرز الحاجة الملحة إلى مراجعة الأطر القانونية القائمة، واعتماد تشريعات عربية حديثة ومرنة قادرة على استيعاب التحولات الرقمية، وضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الإعلامي، بما يحقق التوازن بين حرية الإعلام، وحماية الحقوق، وضمان الأمن المجتمعي.

الفرع الثاني: واقع التنظيم القانوني للإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي في التشريعات الغربية: أمريكا، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا
شهدت التشريعات الغربية خلال السنوات الأخيرة تحولات لافتة في مقاربتها لتنظيم الإعلام الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وذلك استجابةً للتوسع المتسارع في استخدام التقنيات الذكية داخل الفضاء الاتصالي، وما رافق ذلك من تحديات قانونية وأخلاقية وسياسية. وقد اتسم هذا التنظيم بالتنوع والاختلاف بين الدول الغربية، تبعاً لاختلاف فلسفاتهما القانونية وأنظمتها الدستورية، غير أنه يجتمع في سعيه إلى تحقيق توازن دقيق بين حماية الحقوق والحريات الأساسية، وضمان الابتكار التكنولوجي، وتعزيز المسؤولية القانونية في البيئة الرقمية. (Yu، ٢٠٢٢، الصفحات ١٢-١٣)

أولاً: التنظيم القانوني للإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة الأمريكية

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة تنظيمية مرنة وغير مركزية في التعامل مع الذكاء الاصطناعي والإعلام الرقمي، تقوم أساساً على الأوامر التنفيذية والسياسات التوجيهية الصادرة عن السلطة التنفيذية، بدل الاعتماد على تشريع اتحادي شامل وموحد. ويعكس هذا التوجه الفلسفة الليبرالية للنظام القانوني الأمريكي، التي تمنح أولوية كبرى لحرية التعبير والابتكار، مع ترك مساحة واسعة لتدخل الوكالات الفيدرالية المختصة في مجالات حماية المستهلك، والبيانات، والأمن القومي. (Yu، ٢٠٢٢، الصفحات ١٤-١٥) ويلاحظ أن التنظيم الأمريكي للإعلام الرقمي المرتبط بالذكاء الاصطناعي يتم عبر منظومة قانونية متعددة المستويات، تشمل قوانين حماية البيانات، وقواعد المنافسة، وتنظيم المنصات الرقمية، إضافة إلى دور القضاء في ضبط الممارسات الرقمية من خلال السوابق القضائية. وقد أسهم هذا الإطار في ضبط بعض المخاطر المرتبطة بالتحول الرقمي المتسارع والحوارزمية الإعلامية، غير أنه في المقابل أفرز نوعاً من التشتت التشريعي وصعوبة تحديد المسؤولية القانونية

وفي السياق السعودي، يظهر توجه نحو إدماج الإعلام الرقمي ضمن استراتيجيات التحول الرقمي والسياسات الوطنية للتكنولوجيا، غير أن التنظيم القانوني لا يزال يعتمد على مقارنة تنظيمية عامة تركز على ضبط المحتوى وحماية الأمن المعلوماتي. ورغم الاهتمام المتزايد بالذكاء الاصطناعي على مستوى السياسات العامة، إلا أن هذا الاهتمام لم ينعكس بعد في شكل تشريعات إعلامية متخصصة تعالج الاستخدامات الإعلامية للذكاء الاصطناعي بصورة واضحة ومتكاملة. (كريمي، ٢٠١٦، الصفحات ٢١-٢٦) أما العراق، فيلاحظ أن الإطار التشريعي المنظم للإعلام الرقمي لا يزال في مرحلة التكوين، حيث تعتمد الممارسة القانونية على نصوص عامة تتعلق بالإعلام والاتصالات وجرائم المعلوماتية. ولا توجد تشريعات متخصصة تعالج العلاقة بين الإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي، مما يخلق فراغاً قانونياً واضحاً في تنظيم الممارسات الإعلامية الرقمية الحديثة، ويحد من القدرة على مواجهة التحديات المرتبطة بالمحتوى المؤتمت والتضليل الرقمي. (قدوري، ٢٠٢٣، الصفحات ١١-١٢)

وعلى مستوى المقارنة العامة، يتضح أن التشريعات العربية، رغم اختلاف سياقاتها الوطنية، تشترك في سمات أساسية، أبرزها الطابع التفاعلي البطيء مع التطورات التقنية، والاعتماد على نصوص قانونية تقليدية، وغياب رؤية تشريعية شاملة تنظم الإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي في إطار واحد متكامل. ويؤدي هذا الوضع إلى ضعف الحماية القانونية للحقوق الرقمية، وتزايد المخاطر المرتبطة بسوء استخدام التقنيات الذكية في المجال الإعلامي. (أشواق، ٢٠٢٥، الصفحات ٢٠٥-٢٠٨)

كما تكشف التجربة العربية عن ميل واضح إلى التنظيم الجزئي بدل التنظيم الشامل، حيث يتم التعامل مع كل إشكالية على حدة، دون إدماجها ضمن منظومة قانونية متناسقة. ويُعد هذا التشتت التشريعي من أبرز العوائق التي تحول دون تحقيق تكامل فعلي بين الإعلام الرقمي والتشريع القانوني، خاصة في ظل الطابع العابر للحدود لتقنيات الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية. (فرموش، ٢٠٢٣، الصفحات ٥٧١-٥٧٥)

وخلاصة القول، إن واقع التنظيم القانوني للإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي في التشريعات العربية يعكس حالة من عدم التوازن بين التطور التقني المتسارع والبطء التشريعي في الاستجابة

مسعود رماضية / مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية ، عدد خاص بواقع المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "التكامل الفكري في مواجهة التحديات العلمية" (٢٠٢٦/٢/١)، ص: ٢٢٢ - ٢٤٢
بشكل واضح، خاصة في القضايا العابرة للحدود. (Kumari،
٢٠٢٥، الصفحات ٢١٨-٢١٩)

ثانياً: التنظيم القانوني للإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي في
بريطانيا

تنتهج بريطانيا نموذجاً تنظيمياً مختلفاً يقوم على ما يُعرف
بالتنظيم المرن أو "القانون اللين"، حيث لا تعتمد على تشريع
صارم خاص بالذكاء الاصطناعي، بل تفضل توجيه استخدامه عبر
مبادئ عامة وأطر تنظيمية تصدر عن الهيئات المختصة. ويهدف هذا
النموذج إلى الحفاظ على القدرة التنافسية الرقمية وتشجيع الابتكار،
مع تقليل القيود القانونية التي قد تعرقل تطور الإعلام الرقمي.
(Opoku، ٢٠١٩، الصفحات ٤١-٤٣)

وفي هذا السياق، تلعب الهيئات التنظيمية دوراً محورياً في مراقبة
استخدام الذكاء الاصطناعي داخل الإعلام الرقمي، خاصة فيما
يتعلق بالشفافية، وحماية البيانات، ومنع التمييز الخوارزمي. كما
يُلاحظ أن المقاربة البريطانية تحرص على عدم المساس بحرية التعبير،
مع تعزيز مبدأ المساءلة المهنية للمؤسسات الإعلامية الرقمية، بما
يضمن استخداماً مسؤولاً للتقنيات الذكية دون فرض قيود تشريعية
جامدة. (Opoku، ٢٠١٩، الصفحات ٥٢-٥٥)

ثالثاً: التنظيم القانوني للإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي في
ألمانيا

تُعد ألمانيا من الدول الأوروبية الرائدة في تبني تنظيم قانوني
صارم نسبياً للذكاء الاصطناعي، مستندة في ذلك إلى الإطار
الأوروبي الموحد، مع مراعاة الخصوصية القانونية الوطنية. ويقوم هذا
التنظيم على إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن منظومة حماية الحقوق
الأساسية، خاصة الحق في الخصوصية وحماية البيانات، وهو ما
ينعكس بشكل مباشر على تنظيم الإعلام الرقمي والخوارزميات
المستخدمة في توجيه المحتوى. (Graud، ٢٠٢٥، الصفحات
١٨-٢٠)

وتُلاحظ أن التشريع الألماني يمنح أهمية خاصة لمسألة الشفافية
وقابلية تفسير القرارات الآلية، لا سيما تلك المتعلقة بالمحتوى
الإعلامي والتوصيات الخوارزمية. كما يفرض التزامات واضحة
على المؤسسات الإعلامية الرقمية بخصوص الإفصاح عن استخدام
الذكاء الاصطناعي، وضمان خضوعه لرقابة قانونية فعالة، بما يعزز

تتعلق بالشفافية، وحماية البيانات، ومنع التمييز الخوارزمي. كما
يُلاحظ أن المقاربة البريطانية تحرص على عدم المساس بحرية التعبير،
مع تعزيز مبدأ المساءلة المهنية للمؤسسات الإعلامية الرقمية، بما
يضمن استخداماً مسؤولاً للتقنيات الذكية دون فرض قيود تشريعية
جامدة. (Opoku، ٢٠١٩، الصفحات ٥٢-٥٥)

تُعد ألمانيا من الدول الأوروبية الرائدة في تبني تنظيم قانوني
صارم نسبياً للذكاء الاصطناعي، مستندة في ذلك إلى الإطار
الأوروبي الموحد، مع مراعاة الخصوصية القانونية الوطنية. ويقوم هذا
التنظيم على إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن منظومة حماية الحقوق
الأساسية، خاصة الحق في الخصوصية وحماية البيانات، وهو ما
ينعكس بشكل مباشر على تنظيم الإعلام الرقمي والخوارزميات
المستخدمة في توجيه المحتوى. (Graud، ٢٠٢٥، الصفحات
١٨-٢٠)

وتُلاحظ أن التشريع الألماني يمنح أهمية خاصة لمسألة الشفافية
وقابلية تفسير القرارات الآلية، لا سيما تلك المتعلقة بالمحتوى
الإعلامي والتوصيات الخوارزمية. كما يفرض التزامات واضحة
على المؤسسات الإعلامية الرقمية بخصوص الإفصاح عن استخدام
الذكاء الاصطناعي، وضمان خضوعه لرقابة قانونية فعالة، بما يعزز

مسعود رماضية / مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية ، عدد خاص بواقع المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "التكامل الفكري في مواجهة التحديات العلمية" (٢٠٢٦/٢/١)، ص: ٢٢٢ - ٢٤٢
مواجهة التحديات الرقمية المعاصرة (Kumari, ٢٠٢٥)،
الصفحات ٢٢٣-٢٢٤).

٣. المبحث الثاني: آليات التكامل بين الإعلام الرقمي والتشريع في مواجهة التحديات العالمية

يُعدّ البحث في آليات التكامل بين الإعلام الرقمي والتشريع القانوني ضرورة ملحة في ظل التحديات العالمية المتسارعة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على الفضاء الإعلامي والاتصالي. فبعد الوقوف على واقع التنظيم القانوني وتحولات الإعلام الرقمي، يهدف هذا المبحث إلى إبراز السبل العملية التي يمكن من خلالها تحقيق انسجام فعال بين الدور الاتصالي للإعلام الرقمي والوظيفة الضبطية للتشريع، بما يضمن مواجهة المخاطر القانونية والأخلاقية والسياسية الناشئة عن الاستخدام غير المنضبط للتقنيات الذكية. كما يسعى هذا المبحث إلى تحليل الأدوار التكميلية لكل من الإعلام والتشريع في تعزيز الوعي، وترسيخ المسؤولية، وبناء نموذج تكاملي قادر على الاستجابة للتحولات الرقمية العالمية.

٣.١. المطلب الأول: دور التشريع في ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي إعلامياً

يؤدي التشريع القانوني دوراً محورياً في ضبط الاستخدام الإعلامي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال مواجهة ما تطرحه هذه التقنيات من تحديات قانونية وأخلاقية وسياسية وأمنية متزايدة. ويسعى هذا المطلب إلى تسليط الضوء على طبيعة هذه التحديات، وبيان كيفية تعامل الأطر التشريعية معها بما يضمن حماية الحقوق، وصون الأمن، وتحقيق التوازن بين حرية الإعلام ومتطلبات التنظيم في البيئة الرقمية.

الفرع الأول: التحديات القانونية والأخلاقية

أبرز الاستخدام المتزايد لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الإعلامي جملة من التحديات القانونية المعقدة، التي مست بشكل مباشر الأسس التقليدية لتنظيم العمل الإعلامي. فقد أدى اعتماد الخوارزميات الذكية في إنتاج المحتوى، وتحريره، وتوزيعه، إلى إرباك المنظومة القانونية القائمة على الفاعل البشري، وأثار إشكالات جديدة تتعلق بتحديد المسؤولية القانونية عن المخرجات الإعلامية المؤتمتة، خاصة في حالات التضليل الإعلامي، أو المساس بالسمعة،

(Gangwar, ٢٠٢٥، الصفحات ٤-٥)

وتبرز إشكالية المسؤولية القانونية بوصفها أحد أخطر التحديات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي إعلامياً، إذ يصعب تحديد الطرف المسؤول قانوناً عن المحتوى الذي تنتجه الخوارزميات، في ظل غياب الاعتراف القانوني بالشخصية الاعتبارية للأنظمة الذكية. فهل تتحمل المؤسسة الإعلامية المسؤولية بوصفها المستفيدة من التقنية، أم يقع العبء على مطوري الخوارزميات، أم على مديري النشر؟ هذا الغموض القانوني أفضى إلى ما يُعرف بفراغ المسؤولية، الذي قد يُستغل لتحلل من المساءلة القانونية، ويُضعف حماية المتضررين من المحتوى الإعلامي المؤتمت. (Gangwar, ٢٠٢٥، الصفحات ٧-٩)

ومن جهة أخرى، تُعد حماية الخصوصية والبيانات الشخصية من أبرز التحديات القانونية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي في الإعلام الرقمي، حيث تعتمد الخوارزميات الذكية على جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات الشخصية من أجل تخصيص المحتوى وتوجيهه. وغالباً ما تتم هذه العمليات دون علم المستخدم أو موافقته الصريحة، مما يشكل انتهاكاً صريحاً للحق في الخصوصية المعلوماتية. كما أن غياب ضوابط قانونية واضحة لمعالجة البيانات يزيد من مخاطر الاستغلال غير المشروع للمعلومات الشخصية، خاصة في البيئات الإعلامية الرقمية ذات الطابع التجاري والسياسي. (عبوط، ٢٠٢٤، الصفحات ١٠-١٢)

ولا تقتصر التحديات القانونية على مسألة الخصوصية والمسؤولية فحسب، بل تمتد لتشمل إشكالية الشفافية وقابلية تفسير القرارات الآلية. إذ تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على خوارزميات معقدة تُعرف بـ«الصناديق السوداء»، يصعب تتبع منطق اشتغالها أو تفسير مخرجاتها. ويُشكل هذا الغموض تحدياً قانونياً حقيقياً، لأنه يعيق إمكانية الطعن في القرارات الإعلامية المؤتمتة، ويُضعف مبدأ المساءلة، الذي يُعد أحد الركائز الأساسية لدولة القانون. (Olanipekun, ٢٠٢٥، الصفحات ١٣٤٣-١٣٤٥)

مسعود رماضنية / مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية ، عدد خاص بواقع المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "التكامل الفكري في مواجهة التحديات العلمية" (٢٠٢٦/٢/١)، ص: ٢٢٢ - ٢٤٢

أما على المستوى الأخلاقي، فقد أثار توظيف الذكاء الاصطناعي في الإعلام الرقمي نقاشاً واسعاً حول مدى التزام الممارسات الإعلامية المؤتمتة بالقيم المهنية والأخلاقية، مثل المصداقية، والموضوعية، والزهارة. إذ أدى الاعتماد المتزايد على الخوارزميات في اختيار الأخبار وصياغتها إلى تراجع الدور التحريري البشري، ما يطرح تساؤلات أخلاقية حول فقدان البعد الإنساني في العمل الإعلامي، وهيمنة المنطق الآلي القائم على التفاعل والانتشار بدل المعايير المهنية. (Al-Zoubi, 2024, الصفحات ٢-٤)

الفرع الثاني: التحديات السياسية والأمنية

تعد أنظمة الذكاء الاصطناعي تقنيات ذات طبيعة سياسية أصيلة، فهي ليست مجرد أدوات محايدة بل هي بني تحتية قادرة على إعادة هندسة موازين القوى. إن طبيعة هذه الأنظمة تشبه إلى حد بعيد البنى التحتية للمرور؛ فهي تمتلك القدرة على تعزيز الممارسات الديمقراطية إذا ما وجهت بشكل صحيح، ولكنها في الوقت ذاته قد تتحول إلى أدوات لتعميق التهميش السياسي أو فرض أنماط سلطوية جديدة إذا تركت دون ضبط قيمي وتشريعي (Risse, 2022, p. 85)

أولاً: التحديات السياسية وإعادة صياغة المجال العام

تبرز إشكالية "قوة الذكاء الاصطناعي" كأحد أهم التحديات السياسية المعاصرة، حيث لم يعد التأثير السياسي مقتصرًا على الوسائل التقليدية، بل امتد ليشمل البيانات الضخمة وخوارزميات تعلم الآلة. هذه القوة تمنح الفاعلين السياسيين قدرة غير مسبوقة على التنبؤ بسلوك الجماهير وتوجيه صنع القرار السياسي والسياسات العامة، مما يثير تساؤلات جوهرية حول العدالة والمساواة السياسية في ظل التفاوت التقني بين الدول وبين القوى السياسية داخل الدولة الواحدة. (مریم، ٢٠٢٥، صفحة ٢)

وفي سياق الممارسة الديمقراطية، يشكل "التزييف العميق" (Deepfakes) تحدياً وجودياً لزهة العمليات الانتخابية، إذ يساهم في بناء واقع مزيف يصعب على المواطن العادي تفكيكه. إن قدرة هذه التقنيات على إنتاج فيديوهات وتسجيلات صوتية تحاكي الواقع بدقة مذهلة تؤدي إلى تضليل الرأي العام وتغيير تصورات الناخبين تجاه المرشحين، مما يقوض قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات سياسية مبنية على معلومات حقائقية صحيحة، ويدفع المجتمع نحو حالة من التشكيك الدائم في كل ما يتم بثه عبر الوسائط الإعلامية. (Momeni, 2025, صفحة ٤١)

علاوة على ذلك، يساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز التوجهات الاستبدادية من خلال توفير أدوات متطورة للمراقبة

ويُعد التحيز الخوارزمي من أخطر الإشكالات الأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي إعلامياً، حيث تعكس الخوارزميات في كثير من الأحيان تحيزات كامنة في البيانات التي تُدرَّب عليها، سواء كانت ثقافية أو سياسية أو اجتماعية. ويؤدي هذا التحيز إلى إعادة إنتاج الصور النمطية، وتوجيه الخطاب الإعلامي بشكل غير متوازن، مما يؤثر سلباً في تشكيل الرأي العام، ويقوض مبدأ التعددية الإعلامية. (Olanipekun, 2025, الصفحات ١٣٤٦-١٣٤٧)

كما تبرز إشكالية التضليل الإعلامي والتزييف العميق بوصفها أحد أخطر التحديات الأخلاقية، حيث تتيح تقنيات الذكاء الاصطناعي إنتاج محتوى مزيف يصعب التمييز بينه وبين المحتوى الحقيقي، سواء تعلق الأمر بالنصوص أو الصور أو مقاطع الفيديو. ويسهم هذا النوع من المحتوى في زعزعة الثقة في وسائل الإعلام، ويُستخدم أحياناً كأداة للتلاعب بالرأي العام، خاصة في السياقات السياسية والانتخابية. (عيوط، ٢٠٢٤، الصفحات ١٥-١٧)

وفي ظل هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى إرساء منظومة أخلاقيات واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإعلام الرقمي، تقوم على مبادئ الشفافية، والإنصاف، واحترام الكرامة الإنسانية، وضمان الرقابة البشرية على القرارات الآلية. كما يُعد إدماج البعد الأخلاقي في التشريعات المنظمة للإعلام الرقمي شرطاً أساسياً لتحقيق الاستخدام المسؤول للتقنيات الذكية، وضمان التوازن بين حرية الإعلام وحماية الحقوق الأساسية. (Al-Zoubi, 2024, الصفحات ٥-٧)

وخلاصة القول، إن التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي إعلامياً تكشف عن قصور واضح في الأطر التنظيمية التقليدية، وتفرض ضرورة إعادة التفكير في

مسعود رماضية / مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية ، عدد خاص بواقع المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "التكامل الفكري في مواجهة التحديات العلمية" (٢٠٢٦/٢/١)، ص: ٢٢٢ - ٢٤٢

الجمهورية وتتبع المواطنين، وهو ما يظهر بوضوح في نماذج الحكم التي تعتمد على التقنية لإحكام السيطرة السياسية. إن هذا التوظيف السياسي للذكاء الاصطناعي يخلق صراعاً بين الديمقراطية والليبرالية من جهة، وبين الأنظمة التي ترى في التقنية وسيلة لتعزيز سلطة الحزب الواحد أو القائد الواحد، مما يجعل الذكاء الاصطناعي عنصراً حاسماً في التنافس الجيوسياسي بين المعسكرين الديمقراطي والاستبدادي. (Risse، ٢٠٢٢، صفحة ٨٥)

كما تؤدي الخوارزميات الإعلامية إلى خلق ما يسمى بـ "فقاعات الفلتر" التي تعزل المستخدمين داخل نطاقات أيديولوجية ضيقة، مما يزيد من حدة الاستقطاب السياسي والاجتماعي. هذه البيئة الرقمية المحكومة بالذكاء الاصطناعي تضعف الحوار العام العقلاني وتجعل المجتمعات أكثر عرضة لنظرية المؤامرة والمعلومات المضللة التي يتم تداولها بسرعة هائلة عبر منصات التواصل الاجتماعي، مما يضعف التماسك القومي ويجعل المؤسسات الديمقراطية في حالة دفاع مستمر. (Momeni، ٢٠٢٥، صفحة ٤٩)

ثانياً: التحديات الأمنية والسيبرانية في البيئة الإعلامية الرقمية من الناحية الأمنية، انتقل الذكاء الاصطناعي ليكون ركيزة أساسية في مفهوم "الحروب الهجينة"، حيث يتم توظيف التزييف الإعلامي كقوة ناعمة ذات تأثيرات خشنة لزعزعة استقرار الدول الخصمة. فمن خلال التلاعب بالوسائل السمعية والبصرية، يمكن شن حملات بروباغندا متطورة تستهدف تقويض الثقة في المؤسسات الأمنية والسيادية، وهو تكتيك استراتيجي أصبح يستخدم بشكل مكثف في النزاعات المعاصرة لتغيير موازين القوى دون الحاجة إلى مواجهة عسكرية مباشرة (Hynek، ٢٠٢٥، صفحة ٢).

كذلك، يفرض الذكاء الاصطناعي تحديات أمنية مرتبطة بسباق التسلح التقني في المجال العسكري، حيث تتسابق الدول لدمج هذه الأنظمة في إدارة الحروب وتطوير الأسلحة ذاتية التشغيل. إن هذا التحول لا يغير فقط من طبيعة القتال، بل يطرح إشكاليات أمنية ودبلوماسية تتعلق بالمسؤولية عن الأفعال العسكرية الناتجة عن قرارات خوارزمية، مما يزيد من احتمالات التصعيد غير المحسوب ويهدد السلم والأمن الدوليين في ظل غياب قواعد اشتباك دولية واضحة لهذا النوع من التكنولوجيا (مریم، ٢٠٢٥، صفحة ٤)

وثة خطر أمني تقني يتمثل في "سباق التسلح بين التوليد والكشف"، حيث تتطور تقنيات إنتاج المحتوى المزيف بمعدل أسرع بكثير من تقنيات اكتشافه. هذا الخلل التقني يضع الأجهزة الأمنية والمؤسسات الإعلامية في موقف ضعف، إذ يمكن للمحتوى المضلل أن يحقق أهدافه التخريبية قبل أن تتمكن أدوات الكشف من التحقق من زيفه، مما يجعل الأمن السيبراني الوطني عرضة لاختراقات فكرية ومعلوماتية يصعب السيطرة على تداعياتها الميدانية. (Hynek، ٢٠٢٥، صفحة ٦)

كما يمتد التهديد الأمني ليشمل مفهوم "الأمن القومي المعلوماتي"، حيث يمكن استخدام التزييف العميق لانتحال شخصيات قيادية لإصدار أوامر وهمية أو إعلان حالات طوارئ كاذبة، مما يؤدي إلى حالة من الفوضى الأمنية. إن هذا النوع من التهديدات السيبرانية يتجاوز مجرد اختراق البيانات ليصل إلى اختراق الوعي الجمعي، مما يفرض على الدول ضرورة تحديث استراتيجياتها الدفاعية لتشمل حماية الفضاء الإعلامي كجزء لا يتجزأ من الأمن القومي الشامل. (Momeni، ٢٠٢٥، صفحة ٥٠)

ثالثاً: دور التشريع في ضبط التحديات السياسية والأمنية تتجه الجهود التشريعية الدولية، لا سيما في الاتحاد الأوروبي، نحو صياغة أطر قانونية صارمة مثل "قانون الذكاء الاصطناعي" (AI Act) الذي يسعى لفرض معايير الشفافية والمسؤولية. تركز هذه التشريعات على إلزامية وسم المحتوى المولد اصطناعياً بعلامات واضحة، وتقييد استخدام التقنيات التي تشكل خطراً جسيماً على الديمقراطية أو حقوق الإنسان، مما يمثل محاولة قانونية لتحقيق توازن بين الابتكار التقني وبين حماية الاستقرار السياسي والأمني للمجتمعات (Hynek، ٢٠٢٥، صفحة ٣)

وفي الولايات المتحدة، بدأت العديد من الولايات في سن قوانين محلية تستهدف تقنين استخدام المحتوى المزيف في السياقات السياسية، خاصة في فترات الحملات الانتخابية. تهدف هذه التشريعات إلى تجريم الاستخدام العمدي للتزييف العميق الذي يستهدف تضليل الناخبين، وهو ما يعكس اعترافاً تشريعياً متزايداً بأن الذكاء الاصطناعي قد أصبح أداة للتلاعب بالحقوق السياسية للمواطنين، مما يستوجب تدخلاً قانونياً مباشراً لحماية سلامة العملية الديمقراطية. (مریم، ٢٠٢٥، صفحة ٣)

مسعود رماضية / مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية ، عدد خاص بواقع المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "التكامل الفكري في مواجهة التحديات العلمية" (٢٠٢٦/٢/١)، ص: ٢٢٢ - ٢٤٢
أخيراً، يبرز دور التشريع في حماية "السيادة الرقمية" وحقوق الأفراد ضد تغول شركات التكنولوجيا الكبرى التي تتحكم في الخوارزميات السياسية. إن الضبط القانوني يجب أن يتجاوز الجوانب التقنية ليركز على ضمان ملكية البيانات والشفافية الخوارزمية كحقوق ديمقراطية أساسية، بما يضمن عدم تحول الذكاء الاصطناعي إلى أداة لتقويض العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، وبما يحفظ للأفراد استقلاليتهم السياسية في مواجهة التأثيرات التقنية . (Risse, ٢٠٢٢، صفحة ١٠١)

٣. ٢. المطلب الثاني: الحوكمة الرقمية كمدخل للتكامل المؤسسي

تُعدّ الحوكمة الرقمية أحد المدخلات التنظيمية الحديثة التي تهدف إلى ضبط التفاعل بين الفاعلين المؤسسيين داخل البيئة الرقمية، من خلال إرساء قواعد شفافة ومسؤولة لتنظيم استخدام التقنيات المتقدمة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي. ويكتسي هذا المدخل أهمية خاصة في سياق الإعلام الرقمي، باعتباره إطاراً جامعاً يتيح تحقيق التكامل المؤسسي بين التشريع، والسياسات العامة، والممارسة الاتصالية، بما يضمن الاستخدام الرشيد للتكنولوجيا ومواجهة التحديات القانونية والاجتماعية المصاحبة لها.

الفرع الأول: الحوكمة الرقمية في الدول العربية

يندرج تناول تجربة الدول العربية في مجال الحوكمة الرقمية ضمن محاولة رصد مستويات التفاعل المؤسسي مع التحول الرقمي، والوقوف على طبيعة الأطر التنظيمية والقانونية المعتمدة في إدارة البيانات والخدمات الرقمية، بما يسمح بتقييم مدى جاهزية هذه الدول لتكريس مبادئ الحكم الرشيد في البيئة الرقمية.

أولاً: العراق

١. آليات الحوكمة الرقمية في العراق

تتمثل آليات الحوكمة الرقمية في العراق في مجموعة من الأدوات التقنية التي تهدف إلى إعادة هندسة الخدمات العامة وتحولها من النمط التقليدي الورقي إلى النمط الإلكتروني الذكي. ومن أبرز هذه الآليات:

- بوابة "أور" الإلكترونية: أطلقت عام ٢٠٢١ كمنصة موحدة تتيح للمواطنين الوصول إلى الخدمات الحكومية

- الهوية الرقمية والجواز الإلكتروني: اعتُبر العمل بالجواز السفر الإلكتروني (البيومتري) عام ٢٠٢٣ نقطة تحول لرفع كفاءة التحقق من الشخصية والحد من مساحات الاجتهاد الفردي (الحسن، ٢٠٢٥، صفحة ٥٩٩). كما يتميز هذا الجواز بتقنيات أمان عالية تجعل تزويره صعباً بفضل الشريحة الإلكترونية المخزنة فيه (سعدي، ٢٠٢٤، الصفحات ٤٧٧-٤٧٨)

- البطاقة الوطنية الموحدة: اعتمدت كمستمسك رسمي رقمي خلال عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ لتهيئة الطريق نحو وصول المواطن إلى هوية رقمية ذات جودة عالية (الحسن، ٢٠٢٥، صفحة ٥٩٩)

- أنظمة الدفع الإلكتروني: شملت الآليات تطوير منظومة الدفع والشمول المالي لخفض الاعتماد المفرط على النقد، مما يساهم في تعزيز الرقابة المالية والشفافية الاقتصادية (الحسن، ٢٠٢٥، صفحة ٥٩٩، ٤٧٦)

٢. تطوير إطار قانوني لحوكمة البيانات الرقمية

يعد إيجاد بيئة قانونية واضحة شرطاً أساسياً لتمكين المؤسسات من الانتقال إلى البيئة الرقمية، وقد تضمن المسار التشريعي في العراق ما يلي:

- قانون المعاملات الإلكترونية: صدر قانون المعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، إلا أن إنفاذه بقي محدوداً في البداية بسبب ضعف البنية التحتية التقنية. (الحسن، ٢٠٢٥، صفحة ٥٩٤)

- قانون تنظيم التجارة الإلكترونية: جرى تشريع القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٥، الذي يعد من أهم المبادرات لتحديث البيئة القانونية، إذ وضع قواعد لحماية المستهلك والبيانات والجوانب الضريبية والكمركية للتعاملات الرقمية (الحسن، ٢٠٢٥، صفحة ٥٩٥)

الخدمات العامة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وتعزيز المساواة والمراقبة (الحسن، ٢٠٢٥، صفحة ٥٩٣).
كما تهدف هذه السياسات إلى تحفيز الابتكار وتوفير الوقت والجهد وزيادة الإنتاجية المحلية. (سعدي، ٢٠٢٤، الصفحات ٤٧٧-٤٧٩)

ثانياً: الجزائر

١. آليات تنظيمية تشريعية

تستند الحوكمة الرقمية في الجزائر إلى هيكلية مؤسسية معقدة تقودها "المحافظة السامية للرقمنة" التي استحدثت عام ٢٠٢٤ لتكون الجهاز التنسيقي الأول المسؤول عن إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي. وتتكامل هذه الجهود مع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية التي تتولى وضع السياسات العامة للقطاع وتطوير البنية التحتية. ومن الناحية التشريعية، تم ضبط الإطار التقني من خلال "المرجع الوطني للترابط البيئي (RNI)" الذي يهدف إلى توحيد معايير تبادل البيانات بين الإدارات العمومية، مدعوماً بترسالة قانونية تشمل القانون رقم ٠٩-٠٤ المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، والقانون رقم ١٥-٠٤ الذي ينظم التوقيع والتصديق الإلكتروني لضمان الحجية القانونية للتعاملات الرقمي (HSE، ٢٠٢٥، صفحة ٦، ٩، ١٠)

٢. حماية البيانات الشخصية وتنظيم المعالجة

يعتبر المشرع الجزائري حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي حقاً دستورياً مكرساً في المادتين (٤٦ و ٤٧) من التعديلات الدستورية الأخيرة، اللتين تضمنان حرمة الحياة الخاصة وسرية المراسلات. ولتحسيد هذه الحماية، صدر القانون رقم ١٨-٠٧ الذي أسس "السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي"، وهي هيئة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، وتتألف من ١٦ عضواً يعينهم رئيس الجمهورية لضمان الرقابة على عمليات المعالجة. ويحدد هذا الإطار بدقة إجراءات المعالجة القانونية، حيث يشترط الموافقة الصريحة للشخص المعني قبل جمع بياناته، كما يضع ضوابط صارمة لنقل البيانات نحو الخارج، مشترطاً أن توفر الدولة المستلمة مستوى حماية كافٍ ومعادلاً لما يقره القانون الجزائري، مع وجود استثناءات تتعلق

• **مسودة قانون حماية البيانات**: طُرحت مسودة قانون حماية البيانات الشخصية عام ٢٠٢١، والتي نصت على مبادئ "الحق في الاطلاع" و"الموافقة الصريحة" وإنشاء هيئة تنظيمية تشرف على حماية البيانات. (الحسن، ٢٠٢٥، صفحة ٥٩٤)

• **التحديات القانونية**: على الرغم من هذه التشريعات، لا تزال هناك فجوات قانونية تتعلق بحماية الخصوصية الرقمية والأمن السيبراني، مما يستلزم وجود فاعلية تشريعية أكبر لتكامل السياسات الوطنية (عبد الحسن، ٢٠٢٥، ص ١٣، ٢١). كما يُعد غياب التشريعات القانونية والفساد في الجانب الإلكتروني من المعوقات الرئيسية التي تواجه المشروع. (سعدي، ٢٠٢٤، صفحة ٥٩٥)

٣. إدراج الحوكمة الرقمية في السياسات المؤسسية

يعبر تبني الحوكمة الرقمية في العراق عن إرادة سياسية لإصلاح الجهاز الإداري وتحديث المؤسسات، ويظهر ذلك في السياسات التالية:

• **الورقة البيضاء الإصلاحية**: شددت الورقة الصادرة عام ٢٠٢٠ على ضرورة توفير بني تحتية رقمية متطورة ضمن مشاريع الإدارة العامة، وتعزيز الخدمات المالية والمنصات الرقمية لتقليل التداول النقدي. (الحسن، ٢٠٢٥، الصفحات ٥٩٢-٥٩٣)

• **خطط التنمية الوطنية**: ركزت خطة (٢٠١٨-٢٠٢٢) على اعتماد الحكومة الإلكترونية كبديل للإدارة الكلاسيكية، بينما استهدفت خطة (٢٠٢٤-٢٠٢٨) تحقيق الاستجابة لطلب الخدمة عن بُعد في أي وقت ومكان لتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطن. (الحسن، ٢٠٢٥، الصفحات ٥٩٢-٥٩٣)

• **التعاون الدولي والخرائط الاستراتيجية**: تم توقيع مذكرة تفاهم في يوليو ٢٠٢٢ بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة لمجلس الوزراء لوضع خارطة طريق للتحويل الرقمي وتحديد الأولويات الوطنية. (سعدي، ٢٠٢٤، صفحة ٤٦٨)

• **رؤية العراق ٢٠٣٠**: تسعى الحكومة عبر هذه الرؤية إلى بناء اقتصاد متنوع قائم على التكنولوجيا الرقمية في

مسعود رماضنية / مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية ، عدد خاص بواقع المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "التكامل الفكري في مواجهة التحديات العلمية" (٢٠٢٦/٢/١)، ص: ٢٢٢ - ٢٤٢
بالمصلحة العامة أو حماية حياة الأشخاص. (Aicha، ٢٠٢٥، الصفحات ٣٥-٣٩)

٣. إشراقات في حوكمة المحتوى الرقمي

تمثل الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي (٢٠٢٥-٢٠٣٠) قفزة نوعية في حوكمة المحتوى الرقمي بالجزائر، حيث تستهدف عصرة الخدمات العمومية من خلال أكثر من ٥٠٠ مشروع رقمي لتعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات. ومن أبرز الإشراقات التقنية إطلاق "بوابة أور" للخدمات الحكومية التي تتيح الوصول إلى أكثر من ٣٠٠ خدمة مرقمنة من ٢٩ قطاعاً وزارياً عبر واجهة موحدة. كما تم إدماج تقنيات متطورة في الحوكمة مثل استخدام "البلوكشين" في سجلات المخالفين التابع لسلطة حماية البيانات، واعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالمخاطر السيبرانية، وهو ما ساهم في تقليل الحوادث الأمنية بنسبة ١٨% في عام ٢٠٢٤. وتتوج هذه الجهود باستراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي تهدف إلى تطوير حلول محلية تقلل التبعية التكنولوجية وتدعم المحتوى الرقمي الوطني في قطاعات الصحة والفلاحة والطاقة (HSE، ٢٠٢٥، صفحة ٣، ٨، ١١).

ثالثاً: السعودية

١. آليات تشريعية وتنظيمية قوية

تستند المملكة في حوكمتها الرقمية إلى قاعدة تشريعية متينة تهدف إلى تنظيم الفضاء الرقمي وحماية أطراف التعامل؛ حيث صدر الأمر السامي رقم (م/١٩) بتاريخ ١٤٤٣/٠٢/٠٩ هـ بالموافقة على نظام حماية البيانات الشخصية، والذي جرى تعديله لاحقاً بموجب الرقم (م/١٤٨) لضمان امتثال جميع جهات التحكم والمعالجة في القطاعين العام والخاص). (الشمري، ٢٠٢٣، صفحة ٨٣) وتتكامل هذه الأنظمة مع أبعاد استراتيجية شاملة تركز على وضع المبادئ التوجيهية الأخلاقية، وحوكمة الوصول إلى الأنظمة، وضمان الالتزام بالسياسات الوطنية والعالمية عند تطوير النماذج التقنية). (SDAIA، ٢٠٢٤، صفحة ١٢) كما تسعى هذه التشريعات إلى تعزيز ثقة المستثمر الأجنبي وتحويل المملكة إلى بيئة جاذبة للاستثمارات من خلال مواءمة القوانين المحلية مع الأعراف الدولية. (الشمري، ٢٠٢٣، صفحة ٨٤)

٢. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)

٣. السياسات والضوابط المتعلقة بالبيانات

ترتكز حوكمة البيانات في المملكة على فهم عميق لمصادر البيانات وعملياتها؛ إذ توضح استراتيجية البيانات كيفية إدارة وحوكمة المعلومات بما يضمن جودتها وأمنها وسلامتها من انتهاكات الخصوصية (SDAIA، ٢٠٢٤، صفحة ١٣). وتعرف السياسات الوطنية للبيانات الشخصية بدقة بأنها كل بيان يؤدي لمعرفة الفرد بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تشترط مبادئ "المعالجة العادلة" عدم جمع بيانات أكثر من الحاجة الفعلية وضمان حقوق أصحاب البيانات في الوصول إليها وتصحيحها (الشمري، ٢٠٢٣، الصفحات ٨٥-٨٧). ويتمثل الهدف الأسمى لهذه الضوابط في تحقيق التوازن بين الحاجة لمعالجة البيانات للأغراض الشرعية وبين حماية الحقوق الخاصة للأفراد (الشمري، ٢٠٢٣، صفحة ٨٧)

٤. منصات مفتوحة وحوكمة البيانات

تتجاوز الحوكمة الرقمية مجرد التنظيم لتصل إلى تمكين قيمة الأعمال والاستدامة، حيث تتقاطع استراتيجيات البيانات مع البنى التحتية والأدوات التقنية (مثل الحوسبة السحابية) لتوفير منصات آمنة وفاعلة (SDAIA، ٢٠٢٤، الصفحات ١٣-١٤). ولضمان فاعلية هذه المنصات، تحت السياسات الوطنية كل مؤسسة على إنشاء وحدة لحوكمة البيانات وتعيين مسؤول مختص يكون من مهامه مراقبة الأداء وضمان الامتثال للأنظمة، بالإضافة إلى توعية القوى العاملة بكيفية التعامل مع البيانات المفتوحة والمشاركة بطريقة مسؤولة (الشمري، ٢٠٢٣، الصفحات ٨٦-٨٩) هذا النموذج

مسعود رماضية/ مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية ، عدد خاص بواقع المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "التكامل الفكري في مواجهة التحديات العلمية" (٢٠٢٦/٢/١)، ص: ٢٢٢ - ٢٤٢
التكاملي يضمن دمج مخرجات الحلول الرقمية بطريقة صحيحة في عمليات أعمال المنشأة). (SDAIA)، ٢٠٢٤، (صفحة ٢٦)
رابعاً: مصر

١. آليات وطنية واستراتيجية

اعتمدت مصر مقارنة وطنية شاملة لحوكمة الذكاء الاصطناعي، تنطلق من دمج هذه التقنيات ضمن رؤية الدولة للتحوّل الرقمي والتنمية المستدامة، بما يضمن توظيفها كأداة داعمة للنمو الاقتصادي وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي. وقد تم بناء هذه الآليات على أسس مؤسسية واضحة تهدف إلى تنسيق السياسات العامة، وضمان الاتساق بين المبادرات الرقمية، وتعزيز الثقة في استخدام التقنيات الذكية عبر مختلف القطاعات الحيوية، مع التركيز على البعد الأخلاقي والمسؤول في تطبيقات الذكاء الاصطناعي. (OECD، ٢٠٢٤، صفحة ١١، ١٦)

٢. الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (2030-2023)

تمثل الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي الإطار المرجعي الحاكم لتوجهات الدولة في هذا المجال، حيث حددت مجموعة من المحاور الاستراتيجية التي تشمل بناء القدرات البشرية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، إضافة إلى توطيق تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات ذات الأولوية. كما وضعت الاستراتيجية مراحل تنفيذ واضحة ومؤشرات أداء قابلة للقياس، بما يضمن الانتقال المنهجي من مرحلة التخطيط إلى التطبيق الفعلي، وتحقيق التكامل بين السياسات الرقمية والبرامج التنموية الوطنية. (الاصطناعي، صفحة ٣٥، ٢١)

٣. المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي

أنشئ المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي كهيئة مركزية تتولى الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، وضمان التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية المختلفة، بما يحقق وحدة الرؤية وتكامل السياسات. ويضطلع المجلس بدور محوري في اقتراح الأطر التنظيمية، ومتابعة الامتثال للمعايير الأخلاقية، وتقييم الأثر المجتمعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن كونه منصة لصنع القرار الاستراتيجي في هذا المجال على المستوى الوطني. (OECD، ٢٠٢٤، الصفحات ١٦-١٧)

٤. التعاون مع المنظمات الدولية

الفرع الثاني: الحوكمة الرقمية في الدول الغربية

تُعدّ تجارب الدول الغربية في الحوكمة الرقمية نماذج متقدمة في تنظيم الذكاء الاصطناعي والإعلام الرقمي، إذ تقوم على أطر قانونية ومؤسسية متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق وضمان الشفافية والمسؤولية. ويركز هذا الفرع على تحليل هذه التجارب لاستخلاص الدروس المقارنة وإبراز إمكانيات الاستفادة منها في بناء نماذج حوكمة أكثر فاعلية.

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

١. السياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي

تقوم الحوكمة الرقمية للذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة وطنية شاملة تهدف إلى تعزيز الريادة التكنولوجية، وضمان الأمن القومي، ودعم الابتكار المسؤول. وترتكز هذه السياسة على مقارنة استراتيجية تسعى إلى دمج الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الحيوية، مع التأكيد على مبادئ الشفافية، والمساءلة، وإدارة المخاطر المرتبطة باستخدام الأنظمة الذكية. كما تُولي السياسة الوطنية أهمية خاصة لحماية القيم الديمقراطية، وضمان عدم توظيف الذكاء الاصطناعي بشكل يهدد الحقوق الأساسية أو يقوض الثقة العامة في المؤسسات. (Policy، ٢٠٢٥، الصفحات ١-٤)

وتؤكد السياسة الوطنية كذلك على ضرورة بناء إطار حوكمة مرن يسمح بمواكبة التطور التقني المتسارع، من خلال دعم البحث العلمي، وتطوير القدرات البشرية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما يتم التركيز على إدماج الاعتبارات الأخلاقية في تصميم وتطوير الأنظمة الذكية، بما يضمن الاستخدام الآمن والمسؤول للتقنيات الرقمية في الفضاء الإعلامي والسياسي.

(Davtyan، ٢٠٢٤، الصفحات ٦-١٠)

٢. التشريعات على مستوى الولايات

يتميز النظام القانوني الأمريكي بتعددية تشريعية واضحة، حيث تمتلك الولايات صلاحيات واسعة في سن قوانين تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي والإعلام الرقمي وفق خصوصياتها المحلية. وقد أدى هذا التعدد إلى ظهور نماذج تنظيمية مختلفة، خاصة في الولايات ذات الثقل التكنولوجي، التي اعتمدت تشريعات تستهدف حماية البيانات الشخصية، وتنظيم الخوارزميات، والحد من الاستخدامات الضارة للتقنيات الذكية. ويعكس هذا الواقع مقارنة لامركزية للحكومة الرقمية، تقوم على التحريم التشريعي وتكييف القواعد القانونية مع السياقات المحلية.

وفي المقابل، تسعى السياسة الفيدرالية إلى تحقيق حد أدنى من التنسيق بين الولايات، من خلال تقديم توجيهات عامة تشجع على مواءمة التشريعات المحلية مع الأهداف الوطنية للحكومة الرقمية. ويهدف هذا التوجه إلى الحد من التفاوت التنظيمي الذي قد يؤدي إلى فراغات قانونية أو تعارض في المعايير، خاصة في القضايا العابرة للحدود مثل المحتوى الرقمي والذكاء الاصطناعي الإعلامي. (Policy, ٢٠٢٥، الصفحات ١٢-١٣)

٣. الإطار التنظيمي المقابل لحرية التعبير

يشكل التوفيق بين تنظيم الذكاء الاصطناعي وحماية حرية التعبير أحد أبرز التحديات القانونية في السياق الأمريكي، نظراً للمكانة الدستورية الرفيعة التي يتمتع بها هذا الحق. ويقوم الإطار التنظيمي على مقارنة حذرة تسعى إلى ضبط الاستخدامات الضارة للتقنيات الذكية، مثل التضليل والتزييف العميق، دون المساس بجوهر حرية الرأي والتعبير. وتُطرح في هذا السياق إشكالات قانونية معقدة تتعلق بمدى مسؤولية المنصات الرقمية، وحدود التدخل التشريعي في تنظيم المحتوى المؤتمت. (Davtyan, ٢٠٢٤، صفحة ١٤)

وتؤكد المقارنة التنظيمية الأمريكية على ضرورة تحقيق توازن دقيق بين مكافحة المعلومات المضللة وحماية التعددية الفكرية، من خلال الاعتماد على أدوات غير تقليدية مثل الشفافية الخوارزمية، ووسم المحتوى المولد اصطناعياً، وتعزيز الوعي الرقمي بدل اللجوء إلى القيود الصارمة. ويعكس هذا التوجه حرص المشرع الأمريكي على الحفاظ على البيئة المفتوحة للخطاب العام، مع تطوير آليات

تنظيمية تتلاءم مع طبيعة الإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي. (Policy, ٢٠٢٥، الصفحات ١٥-١٦)

ثانياً: المملكة المتحدة / بريطانيا

١. مقارنة تنظيمية مبتكرة ومرنة

تعتمد المملكة المتحدة في تنظيم الذكاء الاصطناعي على مقارنة تنظيمية مرنة تقوم على الابتعاد عن سن تشريع موحد صارم في المرحلة الحالية، مقابل تبني نموذج قائم على المبادئ العامة الموجهة للتنظيم. ويقوم هذا النموذج على إسناد مسؤولية تطبيق المبادئ التنظيمية إلى الهيئات القطاعية المختصة، بما يسمح بمواءمة التنظيم مع خصوصيات كل قطاع، ويعزز القدرة على التكيف مع التطور السريع للتقنيات الذكية. وترتكز هذه المقارنة على مبادئ أساسية تشمل السلامة، والشفافية، والإنصاف، وقابلية التفسير، والمساءلة، مع ترك هامش واسع للابتكار وعدم تقييده بقواعد جامدة قد تعيق تطور السوق الرقمية. ويعكس هذا التوجه قناعة تنظيمية مفادها أن المرونة التشريعية تمثل شرطاً أساسياً لدعم الاقتصاد القائم على الابتكار، خاصة في المجالات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. (Department for Science, ٢٠٢٤، صفحة ٢٢، ١٣)

٢. حوكمة الذكاء الاصطناعي في خطوات تشريعية

رغم اعتماد المملكة المتحدة لمقاربة غير تشريعية مركزية، فإنها لم تُقصِ البعد القانوني من عملية الحوكمة، بل اعتمدت مساراً تدريجياً يقوم على تنظيم الذكاء الاصطناعي من خلال أطر تنظيمية قطاعية وإرشادات ملزمة صادرة عن الجهات المختصة. ويظهر ذلك من خلال إدماج متطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن منظومات الامتثال المهني، خاصة في القطاعات الحساسة مثل الخدمات القانونية، حيث فرضت التزامات تتعلق بالمسؤولية المهنية، وأخلاقيات الاستخدام، وحماية حقوق المتعاملين. كما أبقى السلطات التنظيمية خيار التدخل التشريعي المباشر قائماً في حال ثبوت قصور التنظيم الطوعي أو ظهور مخاطر جسيمة تمس الحقوق الأساسية أو الثقة العامة، وهو ما يعكس توازناً مدروساً بين التنظيم الاستباقي والحذر التشريعي (Board, ٢٠٢٤، صفحة ٦، ٢).

٣. موقف بريطانيا في المنظمات الدولية

تلعب المملكة المتحدة دوراً فاعلاً في صياغة الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي، حيث تسعى إلى ترسيخ نموذجها التنظيمي المرن على المستوى العالمي من خلال المشاركة النشطة في المنتديات

الذكاء الاصطناعي تحت إشراف السلطات المختصة، بما يوازن بين تشجيع الابتكار وضمان الامتثال القانوني. ويُظهر هذا الأسلوب حرص ألمانيا على التطبيق العملي الفعال للتشريع الأوروبي، بعيداً عن المقاربات الصارمة أو الفجائية. (Larouche، ٢٠٢٥، الصفحات ٤٥-٤٨)

٣. آثار التنظيم الأوروبي على التشريعات الوطنية

أحدث التنظيم الأوروبي للذكاء الاصطناعي آثاراً مباشرة على المنظومة التشريعية الألمانية خاصة فيما يتعلق بتكييف القوانين الوطنية القائمة مع المتطلبات الجديدة. فقد أُعيد النظر في العلاقة بين تشريعات الذكاء الاصطناعي وقوانين حماية البيانات، ولا سيما اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) إلى جانب قوانين الأمن السيبراني وتنظيم المنصات الرقمية. وفي هذا السياق، احتفظ المشرع الألماني بمامش من المرونة الوطنية، تمثل أساساً في تحديد السلطات المختصة بالرقابة والتنفيذ، وآليات الجزاء، وتوزيع الاختصاصات بين المستويات الفيدرالية والمحلية، دون المساس بجوهر الالتزامات الأوروبية. ويعكس هذا التفاعل بين المستوى الأوروبي والوطني نموذجاً متقدماً للحكومة متعددة المستويات، يضمن وحدة القواعد مع احترام الخصوصيات الدستورية والمؤسسية الألمانية. (Hackbarth، ٢٠٢٤، الصفحات ٤٦-٤٨)

رابعاً: فرنسا

١. استراتيجيات وطنية مدعومة بإطار أوروبي

تعتمد فرنسا مقارنة استراتيجية شاملة في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي، تقوم على تعزيز مفهوم السيادة الرقمية ضمن إطار منسجم مع التشريعات الأوروبية الموحدة. وتستند هذه المقاربة إلى مواءمة الاستراتيجيات الوطنية مع متطلبات اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي، بما يضمن احترام القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي، لا سيما حماية الحقوق والحريات، مع الاحتفاظ بمواش وطنية في تحديد أولويات التطبيق. ويعكس هذا التوجه سعي فرنسا إلى الاستفادة من الإطار الأوروبي المشترك كرافعة تنظيمية، دون التفريط في بناء نموذج وطني يعزز الاستقلال الاستراتيجي ويخدم الأهداف الاقتصادية والتكنولوجية للدولة. (française، ٢٠٢٥، صفحة ٦٠٩)

٢. دور الهيئات التنظيمية الوطنية

والمؤسسات الدولية. وقد برز هذا الدور عبر استضافة قمم دولية للذكاء الاصطناعي، والمساهمة في تطوير مبادئ مشتركة داخل أطر متعددة الأطراف، مثل مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين. كما تدعم بريطانيا اعتماد معايير دولية غير ملزمة تهدف إلى توحيد الفهم العالمي لمخاطر الذكاء الاصطناعي دون فرض نماذج تشريعية موحدة، مع تعزيز التعاون مع المنظمات الأمية في مجالات الأخلاقيات، وحماية الحقوق، وبناء القدرات. ويعكس هذا التوجه سعي المملكة المتحدة إلى الجمع بين الريادة التنظيمية الدولية والحفاظ على جاذبيتها كبيئة محفزة للابتكار التكنولوجي. (Department for Science، ٢٠٢٤، صفحة ٤٥، ٣٩)

ثالثاً: ألمانيا

١. الالتزام بالإطار الأوروبي الموحد

تلتزم ألمانيا التزاماً صارماً بالإطار الأوروبي الموحد لتنظيم الذكاء الاصطناعي، ولا سيما اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي (AI Act)، التي تُعد أداة قانونية ملزمة وواجبة التطبيق المباشر في جميع الدول الأعضاء دون الحاجة إلى نقلها إلى التشريعات الوطنية. ويقوم هذا الالتزام على اعتماد المقاربة الأوروبية القائمة على تصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي وفق مستويات المخاطر، مع فرض التزامات متفاوتة تتعلق بالشفافية، وإدارة المخاطر، وحماية الحقوق الأساسية، خاصة فيما يتعلق بالأنظمة عالية المخاطر المستخدمة في المجالات الحساسة مثل الإعلام، والخدمات العامة، والأمن. ويعكس هذا النهج سعي ألمانيا إلى ضمان انسجام تشريعاتها مع القواعد الأوروبية الموحدة، بما يعزز وحدة السوق الرقمية ويحدّ من التباين التنظيمي بين الدول الأعضاء. (Hackbarth، ٢٠٢٤، الصفحات ٤٥-٤٧)

٢. نهج متدرج في التنفيذ

تعتمد ألمانيا نهجاً متدرجاً في تنفيذ اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي، بما يسمح بالتكيف المؤسسي والتقني مع الالتزامات الجديدة دون الإخلال بالاستقرار القانوني. ويقوم هذا النهج على مراحل زمنية انتقالية واضحة، تُمنح خلالها الجهات العامة والخاصة الوقت الكافي لتقييم أنظمتها، وتحديث بنيتها التقنية، وضبط ممارساتها بما يتوافق مع متطلبات الامتثال. كما يشمل هذا التدرج اعتماد آليات تنظيمية مرنة، مثل البيئات التنظيمية التجريبية (Regulatory Sandboxes)، التي تتيح اختبار تطبيقات

تشكيل آليات إنتاج المحتوى وتوزيعه والتأثير في الرأي العام، غير أن هذه التحولات التقنية رافقتها تحديات قانونية وأخلاقية وسياسية وأمنية معقدة. وقد بين التحليل وجود فجوة واضحة بين التسارع الكبير في التطور التكنولوجي وبطء الاستجابة التشريعية، لا سيما في السياق العربي، مقابل تطور نسبي في التجارب الغربية التي اتجهت نحو نماذج تنظيمية مرنة أو متعددة المستويات. كما أظهرت الدراسة أن ضعف التنسيق بين الإعلام الرقمي والتشريع القانوني يفاقم مخاطر التضليل الرقمي، ويحد من حماية الحقوق والحريات، ويؤثر سلباً في الاستقرار السياسي والاجتماعي، في حين يبرز نموذج الحوكمة الرقمية كمدخل أساسي لتحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي ومتطلبات الضبط القانوني.

وأكدت الدراسة صحة الفرضيات التي انطلقت منها، إذ ثبت أن غياب التكامل الفكري والمؤسسي بين الإعلام الرقمي والتشريع القانوني والحوكمة السياسية يمثل أحد الأسباب الرئيسية لقصور مواجهة المخاطر الرقمية المعاصرة. كما تبين أن تحقيق هذا التكامل يسهم في الحد من التحديات القانونية والأخلاقية والسياسية والأمنية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الإعلامي، ويعزز فرص توظيف هذه التقنيات بشكل مسؤول يخدم المصلحة العامة ويحمي القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وانطلاقاً من ذلك، تبرز الحاجة إلى مراجعة الأطر القانونية القائمة، وسن تشريعات حديثة ومرنة تستجيب لخصوصيات البيئة الرقمية، دون الاكتفاء بتكييف القوانين التقليدية. كما تبرز أهمية تعزيز الحوكمة الرقمية من خلال إنشاء هيئات متخصصة، وتكريس مبادئ الشفافية والمساءلة وحماية البيانات الشخصية، إلى جانب إدماج البعد الأخلاقي في السياسات والتشريعات المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي. ويظل للإعلام الرقمي دور محوري في نشر الوعي القانوني والاجتماعي بمخاطر التقنيات الذكية، بما يعزز الثقافة الرقمية والمسؤولية المجتمعية. كما يستدعي الأمر توسيع مجالات التعاون الدولي وتبادل الخبرات، خاصة في مواجهة التضليل الرقمي والتزييف العميق وحماية الأمن المعلوماتي.

وتفتح هذه الدراسة آفاقاً بحثية مستقبلية متعددة، من بينها التعمق في دراسة الآثار العملية لتطبيق التشريعات الحديثة، مثل قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي، على الإعلام الرقمي، وتحليل الأثر طويل المدى للخوارزميات في تشكيل الوعي والسلوك

تلعب الهيئات التنظيمية الوطنية دوراً محورياً في تجسيد الحوكمة الرقمية في فرنسا، حيث تتولى السلطات الإدارية المستقلة مهام الإشراف والرقابة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وضمان الامتثال للمعايير القانونية والأخلاقية المعتمدة. ويشمل هذا الدور مراقبة الخوارزميات، وتنظيم استخدام البيانات، وحماية الحقوق الرقمية، فضلاً عن التنسيق مع المؤسسات الأوروبية المختصة لضمان التطبيق المتسق للقواعد الموحدة. ويعكس هذا النموذج المؤسسي اعتماد فرنسا على حوكمة تنظيمية فعالة، تقوم على توزيع واضح للاختصاصات، وتعزز الثقة في استخدام الأنظمة الذكية داخل الفضاء الإعلامي والرقمي. (Juhan، ٢٠٢٤، صفحة ١١، ٦)

٣. تركيز على استقلالية الابتكار

تولي فرنسا أهمية خاصة لدعم استقلالية الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق السيادة الرقمية وتقليل التبعية التكنولوجية. ويتجسد هذا التوجه من خلال سياسات عمومية تشجع البحث والتطوير الوطني، وتدعم الشركات الناشئة، وتعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع الحرص على ألا يشكل التنظيم القانوني عائقاً أمام الابتكار. كما تسعى فرنسا إلى تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الضبط القانوني وحاجة السوق الرقمية إلى المرونة، بما يسمح بتطوير حلول ذكية متوافقة مع القيم الأوروبية وقادرة على المنافسة عالمياً. (Juhan، ٢٠٢٤، الصفحات ١٤-١٥)

تعتمد الدول الغربية مقاربات مختلفة للحوكمة الرقمية، لكنها تلتقي في هدف مشترك يتمثل في تنظيم الذكاء الاصطناعي دون إعاقة الابتكار. فالولايات المتحدة وبريطانيا تميلان إلى نماذج مرنة ولا مركزية تفضل الإرشاد والتنظيم القطاعي وحماية حرية التعبير، بدل القوانين الصارمة. في المقابل، تلتزم ألمانيا وفرنسا بالإطار الأوروبي الموحد، مع تطبيق وطني متدرج يوازن بين الامتثال التنظيمي ودعم الابتكار. وتعكس هذه النماذج انتقال الحوكمة الرقمية من الضبط التقليدي إلى حوكمة ذكية تقوم على المرونة، وحماية الحقوق، وتعزيز التنافسية التكنولوجية.

٤. خاتمة

تُظهر نتائج هذه الدراسة أن الذكاء الاصطناعي أحدث تحولات عميقة في بنية الإعلام الرقمي ووظائفه، وأسهم في إعادة

- مسعود رماضية/ مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية ، عدد خاص بواقع المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "التكامل الفكري في مواجهة التحديات العلمية" (٢٠٢٦/٢/١)، ص: ٢٢٢ - ٢٤٢
- française, P. d. (2025). *Make France an AI powerhouse*. Conference.
- Gangwar, P. K. (2025). Deepfakes and legal accountability: Regulating synthetic media in the digital age. *International Journal of Literacy and Education*, 5(2), 4-5.
- Graux, H. G. (2025). *Interplay between the AI Act and the EU digital legislative framework*. (Study / Report, بروكسل).
- Hackbarth, C. C. (2024). *The law of artificial intelligence in the EU and Germany*. Munich, Germany: BEITEN BURKHARDT Rechtsanwaltsgesellschaft mbH.
- HSE, C. d. (2025). *E-Governance en Algérie 2025: Perspectives et défis*. Report / Edited Volume.
- Hynek, N. G. (2025). Risks and benefits of artificial intelligence deepfakes: Systematic review and comparison of public attitudes in seven European countries. *Journal of Innovation & Knowledge*, 10(100782), 2.
- Juhan, J.-L. S. (2024). *Artificial intelligence law: France*. Lexology.
- Kumari, A. P. (2025). Legal Frameworks for AI Regulation: A Comparative Study. *Advances in Consumer Research*, 2(2), 218-219.
- Larouche, P. (2025). *Legal framework for an effective implementation of the AI Act*. Centre on Regulation in Europe (CERRE).
- Manseur, H. (2022). الإعلام الرقمي: مفهومه، وسائله، نظرياته. مجلة بحوث ودراسات في الميديا الجديدة، 2(3)، 88-89.
- Momeni, M. (2025). Artificial intelligence and political deepfakes: Shaping citizen perceptions through misinformation. *Journal of Creative Communications*, 20(1), 41.
- Norvig, S. J. (2010). *Artificial Intelligence*.
- OECD. (2024). *OECD Artificial Intelligence Review of Egypt*. Paris: OECD Publishing.
- Olanipekun, S. O. (2025). Ethical frameworks for AI in journalism: Balancing technological
- السياسي والاجتماعي. كما يمكن توسيع البحث نحو دراسة المسؤولية القانونية للأنظمة الذكية، ودور التربية الإعلامية والرقمية في تعزيز مناعة المجتمعات ضد المخاطر الرقمية، فضلاً عن استكشاف نماذج تشاركية جديدة تجمع بين الدولة، والمؤسسات الإعلامية، وشركات التكنولوجيا، والمجتمع المدني، لبناء حوكمة رقمية أكثر شمولاً وفعالية.
- تضارب المصالح**
- يؤكد الباحث/الباحثون عدم وجود أي تضارب في المصالح المالية أو المهنية أو الشخصية قد يؤثر في تصميم الدراسة أو تحليل البيانات أو تفسير النتائج أو نشرها، وأن جميع الإجراءات البحثية تمت وفق معايير النزاهة والموضوعية العلمية.
- المصادر والمراجع:**
- الهيئة السعودية. استراتيجية الذكاء الاصطناعي. (2024). ١. ا. (SDAIA)، الليانات والذكاء الاصطناعي.
- Aicha, F. (2025). Securing Electronic Data and Safeguarding Personal Privacy in the Digital Environment (Pursuant to the Provisions of Algerian Law No. 18-07 on the Protection of Personal Data). *International Journal of Law: "Law and World"*, 11(3).
- Al-Zoubi, O. A. (2024). Artificial intelligence in newsrooms: Ethical challenges facing journalists. *Studies in Media and Communication*, 12(1), 2-4.
- Bird, B. &. (2025). *European Union Artificial Intelligence Act: A guide*. تقرير إرشادي.
- Board, L. S. (2024). *Delivering a pro-innovation approach to AI regulation – an outline of the LSB's approach*. Legal Services Board.
- Davtyan, T. (2024). *The U.S. approach to AI regulation: Federal laws, policies, and strategies explained*. Yerevan State University.
- Department for Science, I. &. (2024). *A pro-innovation approach to AI regulation: Government response to consultation*. London, United Kingdom: UK Government / His Majesty's Stationery Office.

- مسعود رماضنية / مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية ، عدد خاص بواقع المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "التكامل الفكري في مواجهة التحديات العلمية" (٢٠٢٦/٢/١)، ص: ٢٢٢ - ٢٤٢
- ديج، ي & ، بن زروق، ج. (2021). آليات توجيه الرأي العام عبر الوسائط الجديدة. *المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات-654*، (3)، 658.
- سعدى، ا. ب. (2024). الاطار الاستراتيجي للتحويل الرقمي في العراق. مجلة دراسات دولية. (99)
- سلطاني، خ. ا. (2025). الذكاء الاصطناعي مدخله ومفاهيمه وأهم خصائصه وتطبيقاته في امعالجة الآلية للغة. *جسور المعرفة*، (1)، 11، 317-318.
- سليم، ع. (2023). الذكاء الاصطناعي .
- صدام، ش. ع. (2025). التطور التاريخي للذكاء الاصطناعي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية والانسانية. *مجلة جامعة البيضاء*، (1)، 7، 866، 317-318.
- عيوط، ع. (2024). مستقبل الذكاء الاصطناعي: تحديات قانونية وأخلاقية . برلين - ألمانيا.
- قدوري، ر. ف. (2023). تشريعات الاعلام الرقمي في الجزائر بين التنظيم القانوني و تقييد الممارسة القانونية. *مجلة كلية الفنون و الاعلام*، (5)، 11-12.
- قرموش، ف. ا. (2023). التنظيم القانوني للاعلام الالكتروني في التشريعات العربية الوطنية . *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية* -564، (1)، 8، 566.
- كريمي، ع. (2016). التنظيم القانوني للصحافة العربية الالكترونية . مركز الجزيرة للدراسات. 7-10،
- لدراسات، م. ا. (2023). الذكاء الاصطناعي: فرص وتحديات أُلباب للدراسات الاستراتيجية. 13-15، (20)، 5،
- مریم، و. (2025). السياسة في زمن الذكاء الاصطناعي. القاهرة، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- innovation and journalistic integrity. *World Journal of Advanced Research and Reviews*, 25(1).
- Opoku, V. (2019). *Regulation of Artificial Intelligence in the EU: A Public Choice Analysis*. European Master in Law and Economics, هامبورغ - ألمانيا.
- Policy, T. W.-O. (2025). *Winning the Race: America's AI Action Plan*. The White House.
- Risse, M. (2022). *The Cambridge Handbook of Responsible Artificial Intelligence: Interdisciplinary Perspectives*. (S. V. Wolfram Burgard, Éd.) Cambridge University Press.
- Yu, H. (2022). The Definition, Fulfillment and Development of Digital Media. *Advances in Economics, Business and Management Research*, 214, 138-139.
- Yu, H. (2022). The Definition, Fulfillment and Development of Digital Media. (A. P. B.V., Éd.) *Advances in Economics, Business and Management Research*, 214, 12-13.
- أشواق، ت. (2025). واقع التشريع الاعلامي في ظل الذكاء الاصطناعي . *مجلة القانون العام الجزائري المقارن*، 194-198، الاصطناعي، ا. ا. (s.d.). *لاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي: الإصدار الثاني (2020-2025)* حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الجليل، م. أ. (2025). توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الإخباري للنشرات التلفزيونية. *مجلة فنون جميلة - مجلة فصلية محكمة*، (3)، 67-72.
- الحسن، ص. ن. (2025). الحوكمة الرقمية لتعزيز الحكم الرشيد: مقارنة في واقع العراق السياسي بعد عام ٢٠٢١. *مجلة أشور للعلوم القانونية والسياسة*، (4)، 2،
- الشماعلة، م. ع. (2015). *الإعلام الرقمي الجديد* . الشمالية، م. ع. (2015). *تكنولوجيا الاعلام والاتصال* . الشمري، ن. ب. (2023). *حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، الاتحاد الاوربي والمملكة المتحدة*، 83، (11)، 7.
- الصغير، ي. ب. (2023). هندسة العالم في ظل البيئة الرقمية. *المجلة الجزائرية للامن الانساني*، (2)، 8، 229،
- القحطاني، ا. م. (2019). الاعلام الرقمي . *المجلة الالكترونية الشاملة متعددة الاختصاص*، 8-9، (8)،
- بونيه، آ. (1993). *الذكاء الاصطناعي* .